JOURNAL OF ISLAMIC AND RELIGIOUS STUDIES

OPEN ACCESS
ISSN (Online): 2519-7118
ISSN (Print): 2518-5330
www.jirs.uoh.edu.pk

JIRS, Vol.: 10, Issue: 1, Jan-June 2025,
DOI:10.36476/JIRS.10:1.06.2025.08, PP: 97-124

وَضْعُ الأحاديث في فَضَائِل سُوَر القرآن الكريم والأسبابُ الدافعةُ له والطُّرُقُ الْمُعِينةُ على معرفته: دراسةٌ تحليليةٌ نقديةٌ

Motivations and Methods of Detection of Fabricated Aḥādīth on the Virtues of Qur'anic Surahs: A Critical and Analytical Study

Syed Abdul Majid Ghouri
Assistant Professor, Faculty of Quranic and Sunnah Studies,
Islamic Science University of Malaysia (USIM), Malaysia

Version of Record Online/Print:
30-06-2025

Accepted:
30-05-2025

Received:
30-01-2025

Abstract

The fabrication of ḥadīth – deliberately attributing false statements to the Prophet Muḥammad (S.A.W) – is among the earliest and most serious threats to Islam. It was aimed at distorting the religion's teachings, weakening its legal and theological bases, and harming its integrity. Among the many areas affected by fabricated aḥādīth were the virtues of the Qur'an, its surahs, and verses. These inventions sought to manipulate religious understanding and disrupt divine authority. In response, ḥadīth scholars developed strict methods to verify authenticity and filter out false reports. This study focuses specifically on fabricated aḥādīth related to the virtues of Qur'anic surahs. It begins by defining ḥadīth fabrication and discussing its leading causes. A key part of the research is a critical analysis of a widely circulated fabricated ḥadīth falsely attributed to the Companion Ubayy bin Kaʿb (R.A), with scholarly evidence confirming its inauthenticity. The study also explores why such fabrications are found in tafsīr (exegetical) and devotional works, citing historical practices and scholarly intentions. Using both analytical and critical approaches, the study is organized into three chapters, each addressing essential aspects of the issue, supported by sub-sections. Key conclusions include the unanimous condemnation of fabrication by Islamic scholars, the role of heretical groups (zanādiqah) in spreading false aḥādīth, and the scholarly explanations for their appearance in reputable works. The research ultimately highlights the harm caused by fabricated reports and emphasizes the need for rigorous methodological training to identify and address them effectively.

Keywords: *fabrication, virtues, Qur'an, analytical study, critical study*

CC BY

وَضْعُ الأحاديث في فَضَائِل سُوَر القرآن الكريم والأسبابُ الدافعةُ له والطُّرُقُ الْمُعِينةُ على معرفته: دراسةٌ تحليليةٌ نقديةٌ

سيد عبد الماجد الغَوْرِيّ

أستاذ مساعد، كلية الدراسات القرآنية والسنة،

جامعة العلوم الإسلامية في ماليزيا (USIM)، ماليزيا

ملخص البحث

"الوَضْعُ في الحديث" يعني اختلاقَ الحديثِ ونِسْبَتَه إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذِباً وزُوْراً وبُهتاناً. وهو إحدى أَخْطَرِ وأَقْدَمِ الْمُؤامَراتِ على الإسلام للنَّيْل منه وتشويهِ صُورته ومَسْخِ عقائده، فقد وَضَع أعداءُ الإسلام الكثيرَ من الأحاديث في كُلّ بابٍ من أبواب الدِّيْن، حتى في فَضَائِل القرآن وسُوَرِه وآياتِه؛ وذلك لإفساد الأحكام الشَّرعية المترتّبة عليها، والاستخفافِ من الدِّين. فلذلك أسَّس المحدِّثون قواعدَ متينةً وضوابطَ دقيقةً لتمييز الحديث الصَّحِيح من الدَّخِيل الزَّائف. وهذا البحثُ يتناول تعريفَ "الوَضْع في الحديث" من أَهَمّ جوانبه، ثم يَذكُر الأسبابَ الدَّافعةَ إلى وَضْع الأحاديث في فَضَائِل سُوَر القرآن، ثم يقوم بدراسةٍ نقديةٍ للحديث الْمَوْضُوْع المنسوب إلى الصَّحابيّ "أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ" في فَضَائِل سُوَر القرآنِ مع عَرْض أقوال العلماءِ في بُطلانه، ثم يَذكُر الأسبابَ الدافعةَ لذِكر الْمَوْضُوْعَاتِ في "فَضَائِل القرآن" في كتب التفسير والكتبِ الخاصَّةِ بفَضَائِل القرآن مع بيان الطُّرُق الْمُعِيْنَة إلى معرفتِها. واتَّبع الباحثُ في هذه الدراسةِ المنهجَ التحليليَّ والنقديَّ، ووزَّع البحثَ على ثلاثة مباحث تليها مَطَالِبُ عِدَّة. وخَتَم البحثَ بذِكر نتائج مُهِمَّةٍ توصَّل إليها من خلال هذه الدراسة، مُجمَلُها: أنَّ الوَضْعَ في الحديث حرامٌ بإجماعٍ من أئمة الإسلام، وأنَّ الزَّنادقة لهم دوراً كبيراً في ذلك، وأنَّ إيراد الحديث المنسوب إلى "أُبَيّ بن كَعْبٍ" رضي الله عنه غيرُ صحيحٍ، وأنَّ المفسِّرين أوردوه في تفاسيرهم لأسبابٍ، وأنَّ لرواية مِثل هذا الحديثِ آثاراً خطيرةً، فلا بُدَّ لمعرفة حقيقة هذا الحديثِ وغيرها من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة من الإلمام بالضَّوابط والطُّرُق التي تَكشِف لنا وَضْعَها.

الكلمات الافتتاحية: الوَضْع. الحديث. الفَضَائل. القرآن. دراسة تحليلية نقدية.

المقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالَمين، والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ على خاتَم أنبيائِه وأَشْرَفِ رُسُلِه محمَّد بن عبد الله الأمين، وعلى آله الْبَرَرَة الطَّيِّبين، وأصحابِه الْخِيَرَة الغُرِّ الْمَيامِين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ لهم ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد! فإنَّ أعداء الإسلام قد اتَّخذوا للنَّيْل منه وسائلَ مختلفةً في كُلّ عصرٍ، فكان أَشَدُّها خَطَراً عليه وأَعْظَمُها ضَرَراً له: "الوَضْع في الحديث"، حيثُ تقوَّلوا على نبيّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يَقُلْه، ونَسَبُوا إليه ما لم يفعله ويُقِرَّه، وقد فَعَلوا ذلك لمنافعَ ذاتيَّةٍ ومَصالِحَ شخصيةٍ وأغراضٍ سياسيةٍ قد ذُكِرَتْ بالتفصيل في الكتب المؤلَّفة في علوم الحديث

ومُصْطَلَحِه، فقد اتَّخذوا الحديثَ النبويَّ وسيلةً لِلدَّسِّ به في الإسلام بعد أنْ شَقَّ ذلك عليهم بالقرآن الكريم لتَوفُّرِ المسلمين لحِفظه، وإقبالِهم عليه روايةً وتلاوةً، فلم يَسْلَم مِن وَضْعهم للأحاديث أيُّ بابٍ من أبواب الدِّين، ومنها "فَضَائِلُ القرآن"، حيثُ وضعوا فيها الكثيرَ من الأحاديث التي راجَتْ بين النَّاس وشاعَتْ، منها حديثٌ طويلٌ منسوبٌ إلى الصَّحابي أُبَيّ بن كَعْبٍ – رضي الله عنه – في فَضَائِل سُوَر القرآن، والذي استدلَّ به مُعظَم المفسِّرين في تفاسيرهم في بداية كُلّ سُوْرَةٍ من السُّوَر، ولكنَّ وَعْدَ اللهِ سَبَقَ كَيْدَ هؤلاء الأعداء الماكِرين في حِفظ كتابه وحديثِ رسوله عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ، ذلك الوعدُ الذي أنزله تعالى في مُحكَم تَنْزيله قائلاً: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، فهيَّأ – سبحانه وتعالى – في سَلَفِ هذه الأُمَّةِ رِجَالاً أفذاذاً مِنَ المحدِّثين والحُفَّاظ والعلماء الجَهابِذَة، الذين ذَبّوا عن دِيْنِه، ودافَعُوا عن سُنَّة رسوله، ففَضَحُوا أمرَ الوَضَّاعين والكَذَّابين، وكَشَفوا عن حقيقة أمرهم، وأَبْطَلُوا ما جاءَ به هؤلاء الأشقياءُ من الأباطيل والأكاذيب والافتراءات في حديث النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأسَّسُوا ضوابطَ متينةً وركائزَ ثابتةً لكشفِ اللِّثَام عن الوَضْع والوَضَّاعين، يَتميَّزُ بها الصَّحيحُ من الزَّائف، ويُعْرَف بها الكاذبُ من الصَّادق، مِن حيث لم يَبْقَ أيُّ تَخَوُّفٍ على السُّنَّةِ مِن وَضْع الوضَّاعين، كما لم يَبْقَ وجودٌ لرواياتهم إلاَّ الشَّيءُ اليسيرُ المتميِّزُ، الَّذي قد سَلِمَتْ منه أُمَّهاتُ كتب الحديث.

ولكن مما يدعو للأسف أنَّه قد أصبح في هذه الأيام للأحاديث الْمَوْضُوْعَة وجودٌ ظاهرٌ واستعمالٌ شائعٌ عند كثير من الوُعَّاظ والخطباء والدُّعاة والمؤلِّفين، الذين لم يتلقَّوا علومَ الشَّريعة من رأس ينبوعها، فهانَ على النَّاس قَبولُ كُلِّ ما يسمعون منهم، أو يقرؤون لهم، وهذا يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين، ويُشوِّه حقيقتَه عند كثيرٍ منهم، فمِن واجب العلماء تحذيرُ النَّاس عن تلك الأحاديث في كُلّ بابٍ من أبواب الدِّين، ولا سِيَّما في فَضَائِل القرآن وسُوَرِه وآياتِه، وإرشادُهم إلى ما صَحَّ وثَبَت فيها من الأحاديث عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لذلك تراءَى لي أن أختار لهذا البحث موضوعاً يتناول الوَضْعَ في فَضَائِل القرآن مع بيان الأسباب الدافعة له والطُّرُقِ الْمُعِينةِ على معرفته.

الدراسات السابقة:

لقد تَناوَل بعضُ العلماء والباحثين هذا الموضوعَ من بعض جوانبِه في كتبهم ضِمن دراستهم للحديث الْمَوْضُوْع المنسوب إلى أُبَيّ بن كَعْبٍ رضي الله عنه، ومِنهم أَخُصُّ بالذِّكر:

1 – الدكتور محمَّد بن محمَّد أبو شَهْبَة في كتابه: "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير".

2 – والدكتور إبراهيم علي السيد علي عيسى في كتابه: "الأحاديث والآثار الواردة في فَضَائِل سُوَر القرآن الكريم: دراسة ونقد".

3 – والدكتور ناصر بن محمَّد المنيع في بحثه المحكَّم: "حديث أُبَيّ بن كَعْبٍ في فَضَائِل السُّوَر وموقفُ المفسِّرين منه".

لكن دراستهم في هذه الكتب اقتصرت فقط على "حديث أُبَيّ بن كَعْبٍ رضي الله عنه" والبحثِ عن أسانيده ونقدِ أقوال المحدِّثين فيه والحُكْمِ عليه.

4 – والدكتور عبد السَّلاَم بن صالِح بن سليمان الجار الله: الذي قام في كتابه "فَضَائِل القرآن الكريم" بدراسة هذا الحديث، ثم ذَكَر الأسبابَ الداعيةَ لإيراده في كتب التفاسير، ثم ذَكَر الآثارَ السَّيِّئةَ المترتِّبةَ على روايته. وقد اعتمد الباحثُ على كتابه في هذه الدراسة، مُستدرِكاً عليه فيها ما فاتَه من هذه المباحث، ومُضِيفاً إلى هذه الدراسةِ ما لم يشمله

هذا الكتابُ من تلك المباحث.

هيكل البحث:

يتكوَّن البحثُ من مُقدِّمةٍ، وثلاثة مباحث وخاتمةٍ تشمل النتائجَ المهمَّةَ التي توصّلتُ إليها من هذه الدراسة، وفهرسٍ للمصادر والمراجع. وأمَّا المباحثُ فهي على نحو الترتيب الآتي:

المبحث الأوَّل: الوَضْعُ في "فَضَائِل القرآن" والأسبابُ الدَّافِعةُ إليه، ويتضمَّن هذا المبحثُ ثلاثةَ مطالب كالآتي:

المطلب الأوّل: تعريفُ "الوَضْع" لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثَّاني: حُكْمُ "الوَضْع" على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورواية "الحديثِ الْمَوْضُوْعِ".

المطلب الثَّالث: الْمُرَادُ بالوَضْع في "فَضَائِل القرآن" وبدايةُ ظُهُور الوَضْعِ فيها والأسبابُ الدَّافعةُ إلى ذلك.

المبحث الثَّاني: دراسةٌ نقديةٌ للحديث الْمَوْضُوْع الْمَنْسُوب إلى "أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ" في فَضَائِل سُوَر القرآنِ الكريم وأقوالُ العلماءِ في بُطلانِه. ويشتمل هذا المبحثُ على ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأوّل: دراسةُ الحديث المنسوب إلى "أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ".

المطلب الثَّاني: أقوالُ العلماء في بُطلان هذا الحديث.

المطلب الثَّالث: أَشْهَرُ الوَاضِعين لهذا الحديث.

المبحث الثالث: الْمَوْضُوْعَاتُ الوَارِدةُ في "فَضَائِل القرآن الكريم" في كتب التفسير وكتبِ فَضَائِل القرآن والأسبابُ الدَّافِعةُ لذِكرها والطُّرُقُ الْمُعِيْنَةُ إلى معرفتِها. ويحتوي هذا المبحثُ على خمسة مطالب كالآتي:

المطلب الأوّل: الْمَوْضُوْعَاتُ الوَارِدَةُ في "فَضَائِل القرآن" في كتب التَّفاسِير.

المطلب الثَّاني: الْمَوْضُوْعَاتُ في "فَضَائِل القرآن" في الكتب الخاصَّة بـ "فَضَائِل القرآن".

المطلب الثَّالث: الأسبابُ الدَّافِعةُ لإيراد الْمَوْضُوْعَاتِ في التَّفاسِير وكُتُبِ فَضَائِل القرآن.

المطلب الرَّابع: الطُّرُقُ الْمُعِيْنَةُ على معرفة الْمَوْضُوْعَاتِ الوَارِدةِ في فَضَائِل القرآن.

المطلب الخامس: الآثارُ السَّيِّئةُ في الأُمَّة لرواية الْمَوْضُوْعَات وذِكْرِها في فَضَائِل القرآن.

أسأل الله تبارك وتعالى أَنْ يتقبَّل مني هذا الجهدَ المبذولَ المتواضعَ في خدمة سُنَّة رسوله الأَعْظَم، ونبيِّه الخاتِم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خالصاً لوجهه الكريم، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

المبحث الأوَّل: الوَضْعُ في "فَضَائِل القرآن" والأسبابُ الدَّافِعةُ إليه:

المطلب الأول: تعريفُ "الوَضْع" لغةً واصطلاحاً:

(أ) تعريفُ "الوَضْع" في اللغة:

"الوَضْعُ" مصدرٌ مِن فِعْل: "وَضَعَ يَضَعُ وَضْعاً وضِعَةً". و"الضِّعَةُ" معناها: الانحطاطُ في الرُّتْبَة. ويُطلَق "الوَضْعُ" في اللغة على عِدَّة معانٍ، منها كالآتي:

- "الْحَطُّ": يُقال: "وَضَعَه، يَضَعَه، وَضْعاً"؛ أي: حَطَّه.
- و"الإسقاطُ": يُقال: "فلانٌ وَضَعَ عُنْقَه"؛ أي: أَسْقَطَها، ويُقال: "فلانٌ وَضَع عنه الْجِنايَةَ"؛ أي: أَسْقَطَها[1].
- و"الاختلاقُ" و"الافتراء": يُقال: "فلانٌ وَضَعَ القِصَّةَ"؛ أي: اخْتَلَقَها وافتراها[2].
- و"الإلصاقُ": يُقال: "وَضَعَ فلانٌ على فلانٍ كذا"؛ أي: أَلْصَقَه به[3].

ومنه "الحديثُ الْمَوْضُوْعُ"، الذي يأتي بمعنى: الْمُنْحَطّ، أو الْمُسْقَط، أو الْمُخْتَلَق، أو الْمُلْصَق[4].

(ب) تعريفُ "الوَضْع" في الاصطلاح:

"الوَضْعُ" عند أهل الحديث يعني اختلاقَ الأحاديث، ونِسْبَتَها إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذِباً وزُوْراً وبُهْتاناً.

وأمّا "الحديثُ الْمَوْضُوْعُ" فهو الحديثُ الْمُخْتَلَقُ المصنوعُ الْمُلْصَقُ بالنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمنسوبُ إليه كَذِباً وزُوْراً وبُهْتاناً[5]. يعني: هو الحديثُ الذي لم يَصْدُرْ عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضِيْفَ إليه خطأً، أو عَمْداً، جَهْلاً، أو كَيْداً.

وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمْد دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ الْمَوْضُوْعَ خاصٌّ بما تُعُمِّدَ بوَضْعه على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أمّا ما لم يُتَعَمَّدْ في وَضْعه، ونُسِبَ إليه – عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ – خطأً؛ فهو يُسَمَّى: "الباطِلَ"[6].

أمّا **سببُ نِسبة "الْمَوْضُوْع" إلى "الحديث"**، وتسميةُ هذا الْمُرَكَّبِ بـ: "الحديث الْمَوْضُوْع" مع أنَّه مكذوبٌ على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومدسوسٌ عليه ومُختلَقٌ به؛ وكذلك سببُ إدراج "الْمَوْضُوْعات" في كتب الحديث، وإلحاقِ الكتب المختصَّة بها، بكتب الحديث العامَّة؛ فهو لأمرَين:

أوَّلهما: أنَّ الْحُكْمَ على الحديث بالوَضْع إنما هو حُكْمٌ ظَنِّيٌّ، يترجَّح للعالِم عدمُ عَزْوِه إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غالباً، ونادراً ما يقطع بأنَّه – عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ – لم يقله، أو لم يفعله، أو لم يُقِرَّه. والحُكْمُ بالظَّنّ وإنْ كان راجحاً إلاَّ أنَّ احتمال كَوْنه صِدْقاً في نفس الأمر مُسوّغٌ لذِكره في كتب الحديث، واعتبارِه ضِمْن كتب الحديث.

والثَّاني: أنَّ إدراجَ الْمَوْضُوْعَاتِ في كتب الحديث، وعَدَّ مُؤلِّفيها ضِمْن المؤلَّفات في الحديث إنما هو بالنَّظَر إلى زَعْم واضعِها.

ولأجل هذا فقد تجاوَزَ العلماءُ في إدراج "الْمَوْضُوْعَاتِ" ضِمْن "الحديث"، واعتبارُهم من "الحديث" وإنْ كان في الواقع ليس من أحاديث النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُطلَقاً[7].

المطلب الثَّاني: حُكْمُ "الوَضْع" على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وروايةِ "الحديثِ الْمَوْضُوْعِ":

(أ) حُكْمُ "الوَضْع" على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

إنَّ الكَذِبُ على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عظيمُ المفسدة، فإنَّه يصير شَرْعاً مُستمِرّاً إلى يوم القِيَامة، بخلاف الكَذِبِ على غيره، وبخِلاَف الكَذِبِ في الشَّهَادة، فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامَّةً. وقد جاء في الأحاديثِ وعيدٌ شديدٌ على مَن يَكذِب على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنها ما رواه عنه الْمُغِيْرَةُ بن شُعْبَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أنَّه قال: «إنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[8].

وبناءً على هذا الحديثِ فقد اتَّفق علماءُ الإسلام على أنَّ وَضْع الحديثِ حرامٌ، وأنه معصيةٌ مِن أَكْبَرِ المعاصي، وكان الإمامُ أبو محمَّد عبد الله بن يوسف الْجُوَيْنِيّ (ت438هـ) يُكفِّر من يتعمَّد الكَذِبَ على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويذهب إلى إراقة دَمِه[9]. وهذا يَدُلُّ على أنَّه أَكْبَرُ الكبائرِ، يقتضي الكُفْرَ عند غير واحدٍ من أهل السُّنَّة؛ "لأنَّ الكَذِب عليه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ليس كالكَذِب على غيره من الْخَلْق والأُمَم، حتى اتَّفق أهلُ البصيرة والبصائر: أنَّه مِن أكبر الكبائر، وصرَّح غيرُ واحدٍ من علماء الدِّين وأئمَّتِه بعَدَم قبول توبته"[10].

وقال الإمامُ أبو زَكريّا يَحْيَى بن شَرَف النَّوَوِيُّ (ت676هـ): "... أنَّه – أي: وَضْعُ الحديث – فاحشةٌ عظيمةٌ

ومُوبِقةٌ كبيرةٌ، ولكن لا يَكفُر بهذا الكَذِب إلاَّ أن يَستحِلَّه، هذا هو المشهورُ من مذاهب العلماء من الطَّوائف"[11].

(ب) حُكْمُ رواية "الحديث الْمَوْضُوْع":

اتَّفق علماءُ الحديث أنَّ رواية "الحديث الْمَوْضُوْع" حرامٌ مع العِلم بوَضْعه، سواء كان في الأحكام، أو القَصَص أو الترغيب ونحوِها، فعن سَمُرَة بن جُنْدُبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عن رَسُوْل اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّيْ بِحَدِيْثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيْنَ»[12]، وعن الْمُغِيرة بن شُعْبَة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أنَّ رَسُوْل اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ رَوَى عَنِّيْ حَدِيثاً وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِيْنَ»[13].

وقال الحافظُ ابن الصَّلاَح أبو عَمْرو عثمان الشَّهْرَزُوْرِي (ت643هـ): "اعْلَمْ أنَّ الحديثَ الْمَوْضُوْعَ شَرُّ الأحاديث الضَّعيفة، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عَلِمَ حالَه في أيِّ معنىً كان إلاَّ مقروناً ببيان وَضْعِه، بخِلاَف غيره من الأحاديث الضَّعيفة التي يُحْتَمَل صِدْقُها في الباطن، حيثُ جازَتْ روايتُها في الترغيب والترهيب"[14].

أمَّا مَن أراد روايةَ الأحاديث الْمَوْضُوْعَة أو ذِكْرَها مع بيان وَضْعِها ليُحذِّر منها النَّاسَ؛ فجازَ له ذلك، فقال الحافظ الخطيب البغداديّ أبو بكر أحمد بن عليّ (ت463هـ): "مَن روى حديثاً موضوعاً على سبيل البيان لحال واضعِه، والاستشهادِ على عظيم ما جاءَ به، والتَّعَجُّبِ منه، والتنفيرِ عنه؛ ساغَ له ذلك، وكان بمثابة إظهار جرحِ الشَّاهِد في الحاجة إلى كشفه، والإبانةِ عنه"[15].

المطلب الثَّالث: الْمُرَادُ بالوَضْع في "فَضَائِل القرآن" وبدايةُ ظُهُور الوَضْعِ فيها والأسبابُ الدَّافعةُ إلى ذلك:

(أ) الْمُرَادُ بالوَضْع في "فَضَائِل القرآن":

بِناءً على ما سبق في تعريف "الوَضْع" آنفاً، يكون الْمُرَادُ بالوَضْع في فَضَائِل القرآن: ما اخْتَلَقَه الكَذَّابُون في فَضَائِل القرآن وآياتِه وسُوَرِه، واصطنعوه مِن عند أنفسهم، ونَسَبُوه زُوْراً إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(ب) بدايةُ ظُهُور الوَضْع في "فَضَائِل القرآن":

تُشير الدَّلاَئلُ التَّاريخيةُ إلى أنَّ أوَّل بابٍ طَرَقه الوَضَّاعُون، واختلقوا فيه الأحاديثَ هو بابُ الفَضَائِل، خاصَّةً فَضَائِل الأشخاص ولا سِيَّما عليّ بن أبي طالبٍ وغيره من الخُلَفاء الرَّاشِدين رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وبهذه البَوَّابة دخل الوَضَّاعُون إلى اختلاق الأحاديث وافترائها في الفَضَائِل، فوَضَعُوها في فَضَائِل الأعمال والأماكن والأزمان، يقول الإمامُ ابن تيمية أبو العَبَّاس تقيّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم الْحَرَّانِيّ (ت728هـ): "وأمَّا بابُ فَضَائِل الأعمال والأشخاص، والأماكن والزَّمَان والقُبُور؛ فبابٌ اتَّسَعَ فيه الكَذِبُ والبُهْتانُ"[16].

ثم كَثُرَ الوَضْعُ في فَضَائِل القرآن وتشعَّب، حيثُ اختلق الوَضَّاعُون أحاديثَ في فَضْل آياتِه وسُوَرِه، حتى في فَضْل قِراءته وتِلاَوتِه، وفي شَرَفِ أهلِه وحَمَلَتِه، إلاَّ أنَّ الوَضْعَ في فَضَائِل آياتِه وسُوَرِه كان أَكْثَرَ من غيرها، كما نَصَّ على ذلك بعضُ العلماء، يقول الإمامُ المفسِّرُ أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الأنصاري القُرْطُبِيّ (ت671هـ): "ولا التفاتَ لِمَا وَضَعه الوَضَّاعُون، واختلقه الْمُختلِقُون من الأحاديث الكاذِبة، والأخبارِ الباطِلةِ في فَضْل سُوَر القرآن، وغير ذلك من فَضَائِل الأعمال، وقد ارتكبها جماعةٌ كثيرةٌ، وَضَعُوا الحديثَ حِسْبَةً كما زَعَمُوا"[17]، ويقول الحافظ السُّيُوْطِيُّ أبو الفَضْل جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): "ووُضِعَ في فَضَائِل القرآنِ أحاديثُ كثيرةٌ"[18].

وإنَّنا إذا بحثنا عن الوَضْع في فَضَائِل القرآنِ فلا تخلو سُوْرَةٌ من سُوَرِه من وَضْع الأحاديث في فَضْلها، الأمرُ الذي حَدَا بعضَ العلماءِ إلى الوُقوف موقفَ الحَذَرِ من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن، خاصَّةً فَضَائِل السُّوَر،

فلم يَصِحَّ فيها عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلاَّ نَزْرٌ يسيرٌ، وقد عَدَّ السُّيُوْطِيُّ عِشرين سُوْرَةً وَرَدَتْ في فَضَائِلها الأحاديثُ الصَّحِيحةُ، وقال:

"اعْلَمْ أنَّ السُّوَر التي صَحَّتْ الأحاديثُ في فَضَائِلها: الفاتحةُ، والزَّهْرَوَان[19]، والأَنْعَامُ، والسَّبْعُ الطُّوَلُ[20] مُجمَلاً، والكَهْفُ، ويس، والدُّخَّان، والْمُلْكُ والزَّلْزَلَةُ، والنَّصْرُ، والكافِرُون، والإخلاصُ، والْمُعَوِّذَتان، وما عَدَاها لم يَصِحَّ فيها شيءٌ"[21].

وهذا العددُ الذي ذَكَره السُّيُوْطِيُّ قليلٌ جدّاً بالنِّسبة لكثرة عدد سُوَر القرآن الكريم، ما يَدُلُّ على كثرة الْمَوْضُوْعَات في فَضَائِل بقية سُوَرِه.

(ج) الأسبابُ الدَّافِعةُ إلى الوَضْع في "فَضَائِل القرآن":

ذَكَر العلماءُ عِدّةَ أسبابٍ دَفَعَتْ الكَذَّابِين والوَضَّاعِين لاختلاق الأحاديث، ومِن أَهَمِّها: النَّيْلُ من الإسلام والمسلمين، والخِلاَفاتُ السِّياسِيّةُ، والخِلاَفاتُ العَقَدِيَّة، والخِلاَفاتُ المذهبيّةُ، والنَّزَعاتُ العَصَبِيَّةُ للجِنْس والقبيلة واللُّغَة والبَلَد، والقَصَصُ والوَعْظُ للتَّرغيب والتَّرهيب، والاحتسابُ في الوَضْع للتَّرغيب والتَّرهيب ، والتَّقَرُّبُ من السَّلاَطِين والحُكَّام، ونحو ذلك[22].

أمَّا الأسبابُ التي دَفَعَتْهم لوَضْع الأحاديث في فَضَائِل سُوَر القرآن وآياتِه فأكتفي هنا بذِكْر اثنين رئيسَين منها، وهما:

السَّبَبُ الأوّلُ: الاستخفافُ بالدِّين وإفسادُ الأحكام الشَّرعية المترتّبة على فَضَائِل القرآن:

نُقِلَ عن الإمام عبد الله بن الْمُبارَك الْمَرْوَزِيّ (ت181هـ) أنه لَمَّا سُئِلَ عن الحديث الطَّوِيل الْمَرْوِيّ في فَضَائِل سُوَر القرآن الكريم، قال: أَظُنُّ الزَّنَادِقَة وَضَعَتْه"[23].

و"الزَّنَادِقَةُ: فئةٌ تتظاهر بالإسلام وتُبطِن الكُفْرَ، وتَكِنُّ الكراهيةَ والحِقْدَ للإسلام والمسلمين، ويَكثُر فيهم الاستهزاءُ بالدِّين والاستخافُ من شرائعه. وغَرَضُهم من ذلك ترويجُ إلحادِهم ونشرُ أفكارِهم بين عامَّة النَّاس، ولا يُجاهِرون بها خوفاً من السَّيْف، وإنما يَلبَسُون ألبسةً مُتعدِّدة تُخفي وَجْهَهم القبيح، وتُجمِّل صورتَهم لدى المسلمين[24].

وكان مِن أهدافهم الخبيثة في وَضْعهم الأحاديثَ في فَضَائِل القرآنِ: إفسادُ الأحكام الشَّرعية المترتِّبة على فَضَائِل القرآن، والاستخفافُ بالدِّين، وعَيْبُ الإسلام وتهجينُه بدَسِّ تلك الأحاديث المستشنعة المشتملة على الْمُجازَفات والْمُبالَغات الْمُفرِطة في تقدير الثَّواب وتصويره، حتى يُقال عن الإسلام أنَّه دِيْنُ خُرَافَةٍ يَقبَل الْمُستحِيلاتِ ويُصدِّق بها، لذلك وَضَعُوا الكثيرَ من الأحاديث في فَضَائِل سُوَر القرآن[25].

السَّبَبُ الثَّاني: الاحتسابُ والطَّلَبُ للأَجْر والثَّواب:

لقد صرَّح غيرُ واحدٍ من الوَضَّاعِين من الْمُتصوّفة والزُّهَّاد والعُبَّاد أنَّه ما وَضَع أحاديثَ فَضَائِل القرآن إلاَّ احتساباً وطلباً للأَجْر والثَّواب، وحَثّاً للنَّاس ليُقبِلوا على القرآن حِفظاً وتِلاَوةً، فأسرفوا في وَضْع الأحاديث إسرافاً كبيراً[26].

وقد اشتدَّ نكيرُ العلماءِ على هذا الصِّنْف من الوَضَّاعِين، ونالَهم النصيبُ الأَكْبَرُ من اللَّوْم والتَّعنيف، حتى قال الإمام يحيى بن سعيد القَطَّان بن فَرُّوْخ البَصْرِيّ (ت198هـ): "لم نَرَ أهلَ الخيرِ في شيءٍ أَكْذَبُ منهم في الحديث"[27].

وكان لهؤلاء الوَضَّاعِين صِنْفَان:

الصِّنْفُ الأوَّلُ: مَن تعمَّد الوَضْعَ مُعتقِداً جوازَه ، مُحتسِباً الأجرَ في اختلاق الأحاديث وافترائها، وهؤلاء شَرُّ

الصِّنْفَين وأَعْظَمُهما إثماً وزُوْرَا، وقد وَقَع فيه مَشَاهِيرُ الوَضَّاعِين في فَضَائِل القرآن.

والصِّنْفُ الثَّاني: مَن يروي الْمَوْضُوْعَاتِ، ويُحدِّث بها عن غيره، مِن غير أن يكون له دَوْرٌ في وَضْعها واختلاقها، وإنَّما يُحدِّث فقط بما سمع بِنَاءً على حُسْن ظَنِّه بما حدَّثه، فيقع الكَذِبُ في حديثه وهو لا يَشعُر. وهذا الصِّنْفُ أَخَفُّ كثيراً ممن تعمَّد الكَذِبَ، لكنَّه أَخْفَى منه، فلا يهتدي للوُصول إلى كُنْه حقيقة أمرهم، واستخراجِ الكَذِبِ في حديثهم إلا نُقَّادُ الآثارِ وصَيَارِفَةُ العِلَلِ وأئمَّةُ الجرح والتَّعديل[28].

وخلاصةُ ما سَبَق: أنَّ الزَّنَادِقَة لهم دَوْراً كبيراً في اختلاق الأحاديث وافترائِها في فَضَائِل القرآن وغيرِها، وكان غَرَضُهم من وراء ذلك الاستخفافُ بالدِّين والاستهزاءُ بشعائره. وأمَّا المتصوِّفةُ والزُّهَّادُ والعُبَّادُ فلم يكن لِمُعْظَمهم دَوْرٌ في وَضْع الحديث في هذا البابِ، غير إذاعةِ الْمَوْضُوْعَات وإشاعتِها، والحديثِ بها؛ وذلك بسبب قِلَّة إلمامِهم بعِلم الحديث.

المبحث الثَّاني: دراسةٌ نقديةٌ للحديث الْمَوْضُوْع الْمَنْسُوب إلى "أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ" في فَضَائِل سُوَر القرآنِ الكريم وأقوالُ العلماءِ في بُطلانِه:

المطلب الأوّل: دراسةُ الحديث المنسوب إلى "أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ":

يُعتبَر الحديثُ المنسوبُ إلى الصَّحابِيّ أُبَيّ بن كَعْبٍ الأنصاريّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – في فَضَائِل جميع سُوَر القرآن، أَشْهَرَ وأَطْوَلَ ما وُضِعَ من الأحاديث في هذا الباب، حيثُ لم يَنَلْ فيها أيُّ حديثٍ مَوْضُوْعٍ من الشُّهْرَة والذُّيُوع مِثلما نالَه حديثُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو ينتظم سُوَرَ القرآنِ سُوْرَةً سُوْرَةً، فيَذكُر لكُلّ سُوْرَةٍ ما يُناسِبها من الثَّواب، ولقد فاقَتْ شُهْرَةُ هذا الحديثِ وذُيُوعُه بعضَ الأحاديث الصَّحِيحة الواردة في هذا الباب.

ولعلَّ سبب شُهْرَتِه وذُيُوعِه أمران:

أوَّلُهما: اغترارُ كثيرٍ من النَّاس بهذا الحديث، وروايتُهم له في كتبهم جازِمين بصِحَّته أحياناً لكَوْنه مَرْوِيّاً عن صحابِيٍّ، فقد ذَكَره كثيرٌ من المفسِّرين، وقَطَّعه بعضُهم على سُوَر القرآنِ، واكتفى به آخرون عن غيره من الأحاديث الصَّحِيحة والضَّعِيفة.

والثَّاني: وجودُ هذا الحديثِ في بعض التفاسير المشهورة مِثل: "أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل" للإمام القاضي ناصر الدِّين عبد الله بن عُمَر البَيْضَاوِيّ (ت ٦٨٥هـ) ، الذي أَكْثَرَ فيه إيرادَ هذا الحديثِ في فَضَائِل كُلّ سُوْرَةٍ دُوْنَ تنبيهٍ على وَضْعِه.

مع أنَّ العلماء قد نبَّهوا على وَضْع هذا الحديثِ في كُتبهم منذ قديمٍ، وعَدُّوه في الأحاديث الْمَوْضُوْعَة، وسأَسُوق بعضَ أقوالهم في ذلك في المطلب الثَّاني.

وقد أَوْرَدَ هذا الحديثَ بكامِله الحافظُ أبو العَبَّاس جعفر بن محمَّد الْمُسْتَغْفِريّ (ت432هـ) في كتابه "فَضَائِل القرآن" بسَنَده إلى أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقال: "حديثٌ جامعٌ عن أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فَضَائِل جميع سُوَر القرآن، وفي إسناده مَقَالٌ"، ثم ساقَ الحديثَ بسَنَده، وقال: "أَخْبَرَنا أبو الفَضْل أحمد بن مُحَمَّد بن كُلْثُوْم الغِيَاثِيّ الصَّائِغ بمَرْو، أَخْبَرَنا أبو بكر مُحَمَّد بن أحمد بن حاتم الدَّرَاوَرْدِيّ، أَخْبَرَنا عبدُ الله بن رَوْح الْمَدَائِنِيّ، حَدَّثَنا شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ الفَزَارِيّ، حَدَّثَنا مَخْلَدُ بن عبد الواحد البَصْرِيّ، عن عليّ بن زَيْدٍ وعن عطاء بن أبي مَيْمُونة، عن زِرِ بن حُبَيْش، عن أُبَيّ بن كَعْبٍ: أنَّ رَسُوْل اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَقْرَأُ عليَّ القرآنَ في كُلّ سَنَةٍ

مَرَّةً، فلمَّا كان في السَّنَة التي ماتَ فيها؛ أَتَاهُ جِبْرِيْلُ صَلَواتُ اللهِ عليه، فقال له: (اقْرَأْ القُرْآنَ عَلَى أُبَيّ مَرَّتَين، وَهُوَ يُقْرِئُكَ السَّلاَمَ، وَمَا أَرَى ذَلِكَ إِلاَّ اقْتِرَابُ أَجَلِيْ)، فلمَّا قَرَأَ عليَّ القرآنَ قلتُ: يا رَسُوْلَ اللهِ! كما كانت خاصَّة لي قِراءةُ القرآنِ فخُصَّني بثَوَاب القرآنِ مما عَلَّمَكَ اللهُ وأَطْلَعَكَ عليه، قال: (نَعَمْ يا أُبَيّ)"[29].

ثم أَوْرَدَ الْمُسْتَغْفِرِيُّ حديثَ أُبَيّ بن كَعْبٍ بكامله[30] دُوْنَ أن يَحكُم عليه بالوَضْعِ!، ولولا طُول الحديثِ لسُقْتُه هنا برُمَّته.

المطلب الثَّاني: أقوالُ العلماءِ في بُطلان هذا الحديث:

لقد تفنَّن الوَضَّاعُون لهذا الحديثِ – المنسوب إلى أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – في تعديد مَخَارِجه، وتكثيرِ طُرُقِه تعميةً لأمره، وتلبيساً على الرُّوَاة حتى يُظَنَّ أنَّه ينجبر بهذه الطُّرُقِ الكثيرةِ، ويكون صالحاً للاحتجاج والعمل به في فَضَائِل الأعمال، ونَسَبُوه إلى عِدَّة أشخاصٍ مُوهِمين بأنَّهم قد رَوَوْا هذا الحديثَ عن أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأَشْهَرُهم ثلاثةٌ: عبدُ الله بن عَبَّاسٍ بن عبد الْمُطَّلِب (ت68هـ)، وأبو أُمَامَة صُدَيّ بن عَجْلاَن البَاهِلِيّ (ت86هـ) – رَضِيَ اللهُ عَنْهُم – من الصَّحابة، وزِرُ بن حُبَيْشٍ الأَسَدِيّ الكُوْفِيّ (ت82هـ) من التَّابعين[31].

مع ذلك لم تَخْفَ حقيقةُ أمرِ هذا الحديثِ، وحَكَى غيرُ واحدٍ من العلماء على بُطلانه وأنَّه حديثٌ مَوْضُوْعٌ مُختلَقٌ، وهذه أقوالُهم في ذلك:

1 – يقول الإمامُ أبو الفَضْل حَسَن بن محمَّد الصَّغَانِيّ (ت650هـ) في كتابه "الْمَوْضُوْعَات":

"وهذه الأحاديثُ وُضِعَتْ على رَسُوْل اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وافتُرِيَتْ عليه ....، فمِنها الحديثُ الطويلُ الذي يُروَى عن أبي أُمَامَة عن أُبَيّ بن كَعْبٍ، الْمُدوَّن في أَكْثَر التفاسير في فَضَائِل القرآن سُوْرَةً سُوْرَةً كُلّه إلى آخِره. على أنَّ عامَّة المفسِّرين – رحمة الله عليهم أجمعين – صَدَّرُوا تفسيرَ كُلِّ سُوْرَةٍ بما يَخُصُّها منه"[32].

2 – ويقول الإمامُ ابن تَيْمِيَة (ت728هـ):

"وفي التفسير من هذه الْمَوْضُوْعَاتِ قِطعةٌ كبيرةٌ، مِثلُ الحديثِ الذي يرويه أبو إسحاق الثَّعْلَبِيُّ والواحِدِيُّ والزَّمَخْشَرِيُّ في فَضَائِل سُوَر القرآنِ سُوْرَةً سُوْرَةً؛ فإنَّه مَوْضُوْعٌ باتِّفاق أهل العِلم"[33].

3 – ويقول الحافظُ محمَّد بن عبد الرحمن السَّخَاوِيّ (ت909هـ):

"وعلى كُلِّ حالٍ فهو مَوْضُوْعٌ، وإنْ كان له عن أُبَيّ طُرُقٌ"[34].

4 – ويقول الإمامُ محمَّد بن عليّ الشَّوْكَانِيّ اليَمَنِيّ (ت1250هـ):

"ولا خِلافَ بين الحُفَّاظ بأنَّ حديث أُبَيّ بن كَعْبٍ هذا مَوْضُوْعٌ"[35].

5 – ومِمَّن حَكَى أيضاً الإجماعَ على بُطلان هذا الحديثِ الشيخُ إسماعيل بن محمَّد العَجْلُوْنِيّ الجَرَّاحِيّ الدِّمَشْقِيّ (ت١١٦٢هـ) في كتابه "كشف الخَفَاء..."[36].

وهكذا أَجْمَعَ جميعُ علماء الحديثِ وغيرُهم على بُطلان هذا الحديثِ، فلم تُجْدِ عنه كثرةُ طُرُقِه مهما كانت، وتَعَدُّدُ رُوَاتِه مهما كانوا.

المطلب الثَّالث: أَشْهَرُ الوَاضِعين لهذا الحديث:

تَعدَّدَتْ الرِّواياتُ، وتَبايَنَتْ الأقوالُ فيمَن وَضَع هذا الحديثَ الطويلَ في فَضَائِل سُوَر القرآن الكريم سُوْرَةً سُوْرَةً،

بعد انكشاف أمره عن الوَضْع والاختلاق، واتِّفاق العلماء على ذلك، فقد جاء في الرِّوايات اعترافُ ثلاثة أشخاصٍ بوَضْعه، هم:

1) شيخٌ مجهولٌ بعَبَّادَانْ[37]: وقد جاءَ ذِكرُ هذا الشيخِ في قِصّةٍ مشهورةٍ وقعتْ لِمُؤَمَّل بن إسماعيل البَصْرِيّ (ت206هـ)، حينما حدَّثه شيخٌ بحديث أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – هذا، فقال له مُؤَمَّلٌ: مَن حَدَّثَك بهذا الحديثِ؟ فقال: حَدَّثَني رَجُلٌ بالْمَدَائِن، وهو حَيٌّ، فصِرْتُ إليه، فقلتُ: مَن حَدَّثَك؟ فقال: حَدَّثَني شيخٌ بوَاسِط وهو حَيٌّ، فصِرْتُ إليه، فقال: حَدَّثَني شيخٌ بالبَصْرَة، فصِرْتُ إليه، فقال: حَدَّثَني شيخٌ بعَبَّادَانْ، فصِرْتُ إليه، فأَخَذ بيدي، فأَدْخَلَني بيتاً، فإذا فيه قومٌ من الْمُتصوِّفة ومعهم شيخٌ، فقال: هذا الشيخُ حَدَّثَني، فقلتُ: يا شيخ! مَن حَدَّثَك؟ فقال: لم يُحَدِّثْني أحدٌ، ولكننا رأينا النَّاسَ قد رَغِبُوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديثَ ليَصرِفوا قلوبَهم إلى القرآن"[38].

2) مَيْسَرَةُ بن عَبْد ربّه الفارسِيّ ثم البَصْرِي الملقَّب بـ "التَّراس": سأله الإمامُ عبد الرحمن بن مهدي البَصْرِيّ (ت198هـ): "مِن أين جئتَ بهذه الأحاديث: مَن قرأ كذا فله كذا؟ قال: "وضعتُها أُرغِّب النَّاسَ فيها"[39]. وقال الإمامُ أبو حاتم محمَّد بن حِبَّان البُسْتِيّ (ت354هـ) في ترجمته: "وهو صاحبُ حديثِ فَضَائِل القرآن الطَّويل: مَن قرأ كذا فله كذا"[40]. وقال أيضاً: "يروي الْمَوْضُوْعَاتِ عن الأثبات، ويضع الْمُعضِلاَتِ على الثِّقات"[41]. وقال فيه الإمامُ مَسْلَمَة بن قاسم القُرْطُبِيّ (ت353هـ): "كان يَنتحِل الزُّهْدَ والعِبادةَ، فإذا جاءَ الحديثُ جاءَ شيءٌ آخَر"[42].

3) أبو عِصْمَة نُوْح بن أبي مَرْيَم الْمَرْوَزِيّ (ت173هـ): كان يُلقَّب بـ: "نُوْح الجامِع" لجَمْعه عِدَّةَ علومٍ. أسند الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت405هـ) إليه أنَّه سُئِلَ: "مِن أين لك عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاسٍ في فَضَائِل القرآن سُوْرَةً سُوْرَةً؟" فقال: "إنِّي قد رأيتُ النَّاسَ، قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفِقه أبي حنيفة، ومَغَازِي محمَّدِ بن إسحاق؛ فوضعتُ هذا الحديثَ حِسْبَةً"[43]. وقال الإمامُ ابن حِبَّان في ترجمته: "لا يجوز الاحتجاجُ به بحالٍ"[44]، وقال الحافظ ابن حَجَرٍ شِهاب الدِّين أحمد بن علي العَسْقَلاَنِيّ (ت852هـ) "أجمعوا على تكذيبه"[45].

فكان هؤلاء الثَّلاثة من الوَاضِعين لهذا الحديث، كما يَدُلُّ على ذلك اعترافُهم الصَّريحُ بذلك.

وقد يتساءل البعضُ: كيف تَأَتَّى لجميعهم أن يجتمعوا على وَضْع حديثٍ واحدٍ مع ما بين بعضهم من التَّنَافُر، فيبعد أن يجتمعوا كُلُّهم على وَضْعه؟!

فالجوابُ: إنَّ هذا التَّعَدُّدَ راجعٌ إلى الإسناد، فالحديثُ واحدٌ، لكنَّ كُلّ واحدٍ مِن هؤلاء اخْتَلَقَ لنفسه إسناداً، فحدَّث به، فعُرِفَ من طريقه فاتُّهِمَ به[46].

والوَضَّاعُ قد يسمع الحديثَ، فيُعجِبه، فيضع له إسناداً ليَرْوُجَ بين النَّاس، وهذا من طُرُق الوَضَّاعِين، فقد نُقِلَ عن أحدهم قولُهم: "لا بأسَ إذا كان كلامٌ حَسَنٌ أن يضع له إسناداً"[47].

وخلاصةُ ما تقدَّم: أنَّ حديث أُبَيَّ بن كَعْبٍ الأنصاري – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – غيرُ صحيحٍ من أيّ طريقٍ رُوِيَ، ومَدَارُه على الوَضَّاعِين والْمَتْرُوكِين والْمَجَاهِيل، ولأَجْل ذلك لا يُوجَد له ذِكْرٌ في دواوين السُّنَّةِ المشهورة على كثرتها كالصِّحَاح والْجَوَامِع والسُّنَن والْمَسَانِيْد والْمُصَنَّفات والْمُوَطَّآت والْمَعَاجِم، وإنَّما يَذكُره مَن يُولَع بذِكْر الأباطيل والْمَنَاكِير والْمَوْضُوْعَات، ولا يَعْبَأُ بروايتها، أو تَرُوْجُ عليه ولا يقوم بتمحيصها وتحقيقها.

المبحث الثالث: الْمَوْضُوْعَاتُ الوَارِدةُ في "فَضَائِل القرآن الكريم" في "كتب التفسير" والكتبِ الخاصَّة بـ "فَضَائِل

القرآن" والأسبابُ الدَّافِعةُ لذِكْرها والطُّرُقُ الْمُعِيْنَةُ إلى معرفتِها:

المطلب الأوّل: الْمَوْضُوْعَاتُ الوَارِدَةُ في "فَضَائِل القرآن" في كتب التَّفاسِير:

لا يخلو مُعظَمُ تَفاسِير القرآن الكريم من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن، ولا سِيَّما من حديث أُبَيّ بن كَعْبٍ الأنصاري – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – الْمُشَار إليه في المبحث السَّابق. يَحسُن بي أن أَسرُد فيما يلي بعضَ التَّفاسير التي أَوْرَدَتْ هذا الحديثَ في فَضَائِل كُلّ سُوْرَةٍ من سُوَر القرآن.

(أ) التفاسيرُ بالمأثور:

أَوْرَدَتْ بعضُ التفاسير بالمأثور الْمَوْضُوْعاتِ في هذا البابِ، ومنها:

1) "تفسيرُ ابن مَرْدَوَيْه": لأبي بكر، أحمد بن مُوسى بن مَرْدَوَيْه الأَصْبَهَانِيّ (ت410هـ).
2) و"الكَشْفُ والبيان عن تفسير القرآن": للثَّعْلَبِيّ، أبي إسحاق، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم النَّيْسَابُوْرِيّ (ت427هـ).
3) و"الوَسِيطُ في تفسير القرآن المجيد": للواحِدِيّ، أبي الحسن، عليّ بن أحمد النَّيْسَابُوْرِيّ (ت468هـ).

(ب) التفاسيرُ بالرَّأْي:

أمَّا التَّفاسِيرُ بالرَّأي التي أوردتْ الْمَوْضُوْعاتِ في هذا البابِ فهي:

4) "الكَشَّافُ عن حقائق التَّنزيل وعُيُون الأقاويل في وُجُوْه التَّأويل": للزَّمَخْشَرِيّ، أبي القاسِم، جار الله، محمود بن عُمَر الخُوَارَزْمِيّ (ت538هـ).
5) و"أنوارُ التَّنزيل وأسرار التَّأويل": للبَيْضَاوِيّ، أبي سعيد، ناصر الدِّين، عبد الله بن عُمَر الشِّيْرَازِيّ *(ت685هـ)*.
6) و"إرشادُ العَقْل السَّليم إلى مَزايا الكتاب الكريم": لأبي السُّعُوْد العِمَادِيّ، محمَّد بن محمَّد بن مصطفى التُّرْكِيّ (ت982هـ).

وقد أَوْرَدَ أصحابُ كُلٍّ من هذا النَّوْعَين من التَّفاسِيرِ حديثَ أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – في فَضَائِل سُوَر القرآن، لكنَّهم أَوْرَدُوْه فيها مُقَطَّعةً على سُوَر القرآن، ومُقَطَّعاً لكُلّ سُوْرَةٍ ما يَخُصُّها منه، سِوَى ما ذُكِرَ عن أبي بكر بن مَرْدَوَيْه من روايته هذا الحديثَ بكامله في آخِر تفسيره.

فمِن الْمُفسِّرين مَن التزم ذِكْرَ هذا الحديثِ في كُلّ سُوْرَةٍ إلاَّ ما نَدَر:

- أبو إسحاق الثَّعْلَبِيُّ في: "الكَشْف والبيان".
- والوَاحِدِيُّ في: "الوَسِيط في تفسير القرآن المجيد".
- والزَّمَخْشَرِيُّ في: "الكَشَّاف".
- والبَيْضاوِيُّ في: "أنوار التَّنزيل".
- والفَيْرُوْزآبادِيُّ أبو طاهر مجد الدِّين محمَّد بن يعقوب (ت817هـ) في: كتابه "بَصَائِر ذَوِي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز".
- وأبو السُّعُوْد في: "إرشاد العَقْل السَّليم".

ومِنهم مَن لم يلتزم في تفسيره بإيراد هذا الحديثِ، حيثُ أورده حيناً، وتَرَكه أحياناً كثيرةً، ومِن هؤلاء:

- السَّمَرْقَنْدِيُّ أبو اللَّيْث نَصْر بن محمَّد (ت 373هـ) في تفسيره: "بَحْر العلوم".
- وابنُ عَطِيَّة أبو محمَّد عبد الحَقّ بن غالِب الأَنْدَلُسِيّ (ت٥٤٢هـ) في تفسيره: "الْمُحَرَّر الوَجِيز في تفسير الكتاب العزيز".
- والنَّسَفِيُّ أبو البَرَكات عبد الله بن أحمد (ت710هـ) في تفسيره: "مَدارِك التَّنزيل وحقائق التَّأويل"[48].

ويُستخلَص مِمَّا تقدَّم: أنَّ إيراد الأحاديث الْمَوْضُوْعَة – ولا سِيَّما حديث أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – في فَضَائِل القرآن لم يكن مُقتصِراً فقط على "التفاسير بالمأثور"، بل هي وردت أيضاً في "التفاسير بالرَّأي"، فمِنهم مَن التزم بإيرادها في كُلّ سُوْرَةٍ مُقَطَّعاً ما يَخُصَّها، ومِنهم مَن لم يلتزم بذلك.

المطلب الثَّاني: الْمَوْضُوْعَاتُ في "فَضَائِل القرآن" في الكتب الخاصَّة بها:

كما لم تَسْلَم كتبُ تَفاسِير القرآن الكريم من وُجُود الأحاديث الْمَوْضُوْعَة؛ لم تَسْلَمْ منها كذلك "كتبُ فَضَائِل القرآن"، فقد أَوْرَدَ فيها مُؤلِّفوها تلك الأحاديثَ، ولا سِيَّما حديثَ أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فمِنهم على سبيل المثال:

1. الإمامُ أبوداود سُلَيمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَاني (ت279هـ): فقد أَوْرَدَ في كتابه "فَضَائِل القرآن" قِطَعاً من حديث أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – على سُوَر القرآن الكريم.
2. والإمامُ الحافِظُ أبو العَبَّاس جعفرُ بن محمَّد الْمُسْتَغْفِرِيّ النَّسَفِيّ (ت432هـ): الذي أَكْثَرَ من إيراد الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في كتابه "فَضَائِل القرآن"، ومنها حديثُ أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فلقد أَوْرَدَه بِرُمَّتِه كما وَضَعه الوَضَّاعُون[49]، واكتفى بالقول في أوَّله: "في إسناده مَقَالٌ"!!![50]، وذَكَر أجزاءً من هذا الحديثِ في بعض السُّوَرِ أيضاً.
3. والإمامُ الْمُحدِّثُ أبو الحسن محمَّد بن عليَ بن صَخْرٍ الأَزْدِيّ البَصْرِيّ (ت443هـ): الذي أَكْثَرَ من إيراد الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في كتابه "فَضَائِل القرآن"، كما يظهر ذلك جَلِياً من كثرة نقول محمَّد بن عبد الواحِد الغَافِقِيّ عنه في كتابه "لَمَحات الأنوار ونَفَحات الأزهار ورَيّ الظَّمْآن".
4. والإمامُ الحافِظُ أبو محمَّد الحسن بن محمَّد الْخَلَّال البغداديّ (ت439هـ): الذي أَوْرَدَ في كتابه "فَضَائِل القرآن" عدداً من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة ولا سِيَّما في فَضْل "سُوْرَة الإخلاص".
5. والإمامُ الْمُقْرِئُ أبو الفَضْل عبد الرحمن بن أحمد العِجْلِيّ الرَّازي (ت454هـ): الذي أَوْرَدَ في بعض مواضع كتابه "فَضَائِل القرآن" الأحاديثَ الْمَوْضُوْعَةَ، لكنه لم يُكثِر من ذلك.
6. والإمامُ الحافِظُ أبو القاسم محمَّد بن عبد الواحد الغَافِقِيّ الْمَلاَّحِيّ الأَنْدَلُسِيّ (ت619هـ): الذي حَشَد كتابَه "لَمَحات الأنوارِ ونَفَحات الأزهارِ ورَيّ الظَّمْآنِ لمعرفة ما وَرَد من الآثارِ في ثواب قارئ القرآنِ" من الْمَوْضُوْعَات والأباطيل، ونَقَل منها الكثيرَ عن النُّسَخ الحديثيّة التي اشتهرتْ بين علماء الحديث بوَضْعها وبُطْلاَنِها، وأَوْرَدَ فيه أيضاً حديثَ أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – مُقَطَّعاً على سُوَر القرآن، وأَوْرَدَ له في كثيرٍ من السُّوَر رواياتٍ مُتعدِّدةً بحسب اختلاف المصادر التي يَنقُل منها، ومِمَّا يدعو إلى الاستغرب أنَّه يُورِد ذلك كُلَّه مع إيراد ما وَرَد من الأحاديث الصِّحَاح والْحِسَان في فَضَائِل القرآن نقلاً عن كتب السُّنَّة النبوية المشهورة مِثل "الصَّحِيْحَيْن" و"السُّنَن الأربعة" وغيرها، دُوْنَ أن يُعقِّب على الْمَوضُوْعَات أَدْنَى تعقيبٍ!!! [51].

وخلاصةُ ما سَبَق: أنَّ "كُتب فَضَائِل القرآن" لم تَسلَم مِن إيراد الأحاديث الْمَوْضُوْعَة مِثل "كتب التَّفاسِير"، فإنَّها ليس أَحْسَنَ حالاً منها، فكِلاَ النَّوْعان من الكتب تُورِد الْمَوْضُوْعَاتِ في فَضَائِل سُوَر القرآن، لكنَّها تتميَّز في ذلك بالقِلَّة أو الكثرة.

المطلب الثَّالث: الأسبابُ الدَّافِعةُ لإيراد الْمَوْضُوْعَاتِ في "كتب التَّفاسِير" و"كُتُبِ فَضَائِل القرآن":

كما تقدَّم في المطلبَين السَّابِقَين أنَّ مُعظَم الْمُفسِّرين في تفاسيرهم، وكذلك بعضَ الْمُؤلِّفين في كتبهم الخاصَّة بـ "فَضَائِل القرآن"؛ قد أَوْرَدُوْا عدداً كبيراً من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة، وهنا أرى من اللِّزَام أن أَذكُر تلك الأسبابَ التي دَفَعَتْهم إلى إيراد تلك الْمَوْضُوْعَات في كتبهم، فمِن تلك الأسباب:

السَّبَبُ الأوَّلُ: جَهْلُهم بالصَّحيح والسَّقيم من الأحاديث:

كان إيرادُ مُعظَم الْمُفسِّرين تلك الْمَوْضُوْعَات في تَفاسِيرهم بسبب جَهْلهم بعِلم الحديث، وعَدَمِ تَمَكُّنِهم من عِلم الرِّجَال، وقِلَّةِ اطِّلاعِهم على أقوال أئمَّة الحديث ونُقَّادِه على الأحاديث، وبيانِ صحيحها من سقيمها؛ فنشأ عن ذلك لديهم عَدَمُ التَّمييزِ بين الحديث الصَّحيح والضَّعيف، والْمُنكَر والْمَوْضُوْع، فأَوْرَدُوْا في تَفاسِيرهم وكُتبِهم ما وَقَع لهم من الأحاديث في فَضَائِل القرآن وسُوَرِه دُوْنَ تمييزٍ بين الصَّحيح والْمَوْضُوْع منها؛ ولهذا السَّبَبِ انْتُقِدُوا مِن قِبَل بعض الأئِمَّةِ والنُّقَّادِ، قال الإمام ابن الْجَوْزِيّ أبو الفَرَج عبد الرحمن بن عليّ البغداديّ (ت597هـ) في أبي إسحاق الثَّعْلَبِيّ والوَاحِدِيّ لإيرادهما كثرةَ الْمَوْضُوْعَات في تفاسيرهما ولا سِيَّما حديثَ أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – المتقدّم: "وقد فرَّق هذا الحديثَ أبو إسحاق الثَّعْلَبِيّ في تفسيره فذَكَر عند كُلّ سُوْرَةٍ منه ما يَخُصُّها، وتَبِعَه أبو الحسن الوَاحِدِيّ في ذلك، ولا أَعْجَبُ مِنهما؛ لأنَّهما ليسا من أصحاب الحديث"[52]. وقال الإمامُ ابن تَيْمِيَة في أبي إسحاق الثَّعْلَبِيّ: "هو في نفسِه كان فيه خَيْرٌ ودِيْنٌ، وكان حاطِبَ ليلٍ، يَنقُل ما وَجَد في كتب التَّفسير من صحيحٍ وضعيفٍ ومَوْضُوْعٍ"[53]. وقال أيضاً: "لا خِبْرَةَ له بالصَّحيح والسَّقيم من الأحاديث"[54]. وقال الحافِظُ الذَّهَبِيّ في أبي جعفر الْمُسْتَغْفِرِيّ: "صَدُوْقٌ في نفسِه، لكنَّه يروي الْمَوْضُوْعَاتِ في الأبواب ولا يُوهِيها"[55].

السَّبَبُ الثَّاني: حُبُّهم للرِّوَايةِ والتَّحديث والإكثارُ مِن جَمْع الرِّوَايات والطُّرُق:

إنَّ حُبَّ الرِّوَاية والتَّحديث، والإكثارَ مِن جَمْع الرِّوَايات والطُّرُق؛ مِن الأسباب الدَّافِعة لإيراد الأحاديثِ الْمَوْضُوْعَةِ في التَّفاسِير والكُتبِ دُوْنَ تمحيصٍ وتحقيقٍ لها، فتوسَّع أصحابُها في إيراد تلك الأحاديث، وقد اشتدَّ نكيرُ ابن الْجَوْزِيّ على بعض هؤلاء، فقال في ابن أبي داود لإيراده حديث أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – فقال: "ولكنَّ شَرَهَ جُمْهُورِ الْمُحدِّثين، فإنَّ مِن عادتهم تنفيقُ حديثِهم ولو بالبَواطِيل، وهذه قبيحٌ منه"[56]، لكن قول ابن الْجَوْزِيّ هذا لا يخلو من الْمُبالَغة؛ لأنَّه لا يَصدُق على جميع الْمُحدِّثين.

على أنَّ صنيع بعض هؤلاء الْمُفسِّرين والْمُؤلِّفين لا يتعلَّق بمُجرَّد الإكثار والجَمْعِ وتعديدِ الطُّرُق، وإنَّما يقصد المؤلِّفُ جَمْعَ الأحاديث في الباب الواحد مع ذِكر أسانيدها ليُعرَف الصَّحِيحُ من السَّقِيم بعد النَّظَر في أسانيدها. فيجمع المؤلِّفُ ما يقع له من الأحاديث من الصَّحِيح والضَّعِيف والْمَوْضُوْع، ويجعل العُهْدَةَ على مَن بعده للنَّظَر والتَّنقيح[57].

السَّبَبُ الثَّالِثُ: تقليدُهم للسَّابِقين ثِقَةً بهم في إيراد الْمَوْضُوْعَاتِ في كُتُبهم:

يكون بعضُ الْمُؤلِّفين قد اعتمدوا على مَن قَبْلهم في نقل الْمَوْضُوْعَات ورِوَايتِها في كُتبهم، دُوْنَ أن يكون لهم رأيٌ فيها، أو نَقْدٌ لها؛ وذلك إمَّا ثقةً بمَن نَقَلها عنه، وإمَّا هيبةَ مُخالَفتِه، وإمَّا جَهْلاً ببُطْلانها وزَيْفِها، ويظهر هذا كثيراً في

تقليد البَيْضَاوِيّ في تفسيره "أسرار التَّنزيل" للزَّمَخْشَرِيّ في تفسيره "الكَشَّاف"، حيثُ نجد البَيْضَاوِيَّ يَتَّبِعُ الزَّمَخْشَرِيَّ في إيراد أحاديث فَضَائِل السُّوَرِ حَذْوَ الْقُذَّةِ بالْقُذَّةِ، وفي تقليد أبي السُّعُوْد لهما في تفسيره "إرشاد العقل السَّليم" تقليداً كُلّياً.

السَّبَبُ الرَّابِعُ: تَسَاهُلُ بعضِهم في رِوَايةِ الْمَوْضُوْعَاتِ في فَضَائِل القرآن في تَفاسِيرهم:

كما هو معلومٌ أنَّ مُعظَم الأحاديث الضَّعِيفة والْمَوْضُوْعَة تَدُور حول التَّرغيب والتَّرهيب وفَضَائِلِ الأعمال، وهي مِمَّا يَتَساهَلُ العلماءُ في روايتها، كما نُقِلَ عن الإمام أحمد بن حَنْبَل أنَّه قال: "إذا رُوِيْنا عن رَسُوْل اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحلال والحرام؛ تَشَدَّدْنا في الأسانيد. وإذا رُوِيْنا عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فَضَائِل الأعمالِ، وما لا يضع حُكْماً، ولا يرفعه؛ تَسَاهَلْنا في الأسانيد"[58].

ومِن هذا الباب فإنَّ أحاديث فَضَائِل القرآنِ ليس فيها تزييفٌ للإسلام، ولا هَدْمٌ لقواعده، ولا إفسادٌ لشريعتِه، غايةُ ما في تلك الأحاديث أنَّها تدفع الْمُسْلِمَ وتَحُثُّه على الإقبال على كتاب الله تِلاَوةً وحِفْظاً، وتَدَبُّراً فيه وعَمَلاً به؛ فمِن هذا الْمَنْطِق والْمُنطَلَقِ قد تَسَاهَلَ بعضُ الْمُفسِّرين في رِوَايةِ أو ذِكْرِ الْمَوْضُوْعَات في فَضَائِل القرآن في تَفاسِيرهم.

السَّبَبُ الخامِسُ: اكتفاؤهم برِواية الْمَوْضُوْعَاتِ في تفاسيرهم دُوْنَ اختراعِهم لها:

هناك جماعةٌ من الْمُفسِّرين الْمُتقدِّمين أمثال: الحافِظ أبي بَكْر بن أبي داود عبد الله بن سُلَيمان السِّجِسْتَانِيّ (ت316هـ)، وابنِ مَرْدَوَيْه، وأبي جعفر الْمُسْتَغْفِرِيّ، وأبي إسحاق الثَّعْلَبِيّ، والوَاحِدِيّ وغيرهم، قد رَوَوْا الأحاديثَ الْمَوْضُوْعةَ في تَفاسِيرهم بأسانيدهم، وعَزَوْها لقائِليها، ولم يخترعوا الأحاديثَ مِن عند أنفسهم، فلا لَوْمَ عليهم في ذلك، وإنَّما اللَّوْمُ على الواضِع. وقد اشتهر عند الْمُحدِّثين مَقُوْلَتُهم: "مَن أَسْنَدَ لكَ فقد أحالَكَ"، ومعناه: أنَّ مَن رَوَى لكَ الحديثَ بإسناده فقد خَرَج عن العُهْدَة؛ لأنَّه بذلك أحالَكَ على الإسناد، وطلب منك البحثَ فيه لمعرفة درجتِه إن شِئْتَ.

ولذلك رأى العلماءُ أنَّ هؤلاء أَخَفُّ خَطَأً، وأَبْسَطُ عُذْراً مِمَّن روى الْمَوْضُوْعَاتِ مُجرَّدةً من أسانيدها.

السَّبَبُ السَّادِسُ: إيرادُ بعضِهم الْمَوْضُوْعَاتِ في تَفاسِيرهم بصِيَغ التَّمريضِ الدَّالَّةِ على عَدَم ثُبُوت الْخَبَرِ:

يُورِد بعضُ المفسِّرين الأحاديثَ الْمَوْضُوْعَةَ في فَضَائِل القرآن في تَفاسِيرهم بصِيَغ التَّمريضِ الدَّالَّةِ على عَدَم ثُبُوت الْخَبَرِ، مِثل قولهم: "رُوِيَ هذا الحديثُ"، أو "يُرْوَى هذا الحديثُ" ونحوِهما، فإذا رأى القارئُ هذه الصِّيَغَ عَرَف ما تَدُلُّ عليه، فتوقَّف في قبول ما صُدِّرَتْ به، وتنكَّب عن العمل بتلك الأحاديث.

ومِمَّن فعل ذلك من الْمُفسِّرين: أبو اللَّيْث السَّمَرْقَنْدِيُّ في تفسيره: "بَحْر العلوم".

لكنَّ معرفةَ هذه الصِّيَغ، والتَّفَطُّنَ لدِلاَلاتها قد لا يتيسَّر لكُلِّ أحدٍ من النَّاس، ما يُؤدِّيه إلى اعتباره من الأحاديث الصَّحِيحة ثم العملِ بها[59].

وخُلاَصةُ ما سبق: أنَّ الْمُفسِّرين ليسوا على درجةٍ واحدةٍ في رواية أو إيرادِ الْمَوْضُوْعَات في فَضَائِل القرآن في تَفاسِيرهم؛ بل بعضُهم أَشَدُّ خَطَأً من بعضٍ، فمِنهم مَن أَوْرَدَ الْمَوْضُوْعَاتِ في هذا البابِ في تَفاسِيرهم عاريةً من الإسناد أو العَزْو، وخاليةً من أيّ بيانٍ يُشير إلى وَضْعه، ونَسَبها إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصِيْغَة الْجَزْمِ، وهذا صِنْفٌ من الْمُفسِّرين خَطَؤه أَشَدُّ، ومِمَّن فَعَل ذلك مِنهم: الزَّمَخْشَرِيُّ، والبَيْضَاوِيُّ، وأبو السُّعُوْد.

ومِن الْمُفسِّرين مَن أَوْرَدَ الْمَوْضُوْعَاتِ في هذا البابِ في تَفاسِيرهم بسَنَدٍ أو عَزْوٍ، لكنَّه صدَّرها بصِيْغَة التَّمريض الدَّالَّة على عَدَم ثُبوت الحديث وصِحَّتِه. وهذا صِنْفٌ من الْمُفسِّرين خَطَؤه أَخَفُّ مِن الذي قَبْله، ومِمَّن فَعَل ذلك مِنهم:

أبو اللَّيْث السَّمَرْقَنْدِيُّ.

ومِن الْمُفسِّرين مَن روى الْمَوْضُوْعَاتِ في هذا البابِ بأسانيدها في تَفاسِيرهم مع عِلمه بوَضْعها، وظَنّاً مِنه أنَّ ذِكْر الإسناد كافٍ في البيان. وهذا شأنُ الْمُفسِّرين الْمُتقدِّمين الذين كانوا يَرْوُوْنَ الأحاديثَ الْمُسْنَدَةَ إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا الصِّنْفُ من الْمُفسِّرين خَطَؤهم أَخَفُّ، ومِمَّن كان يصنع ذلك مِنهم: ابنُ أبي داود السِّجِسْتَانِيّ، وابنُ مَرْدَوَيْه، والوَاحِدِيُّ، والْمُسْتَغْفِرِيّ، مِن الْمُؤلِّفين في "فَضَائِل القرآن".

ومِن الْمُفسِّرين مَن روى، أو أَوْرَدَ الْمَوْضُوْعَاتِ في هذا البابِ في تَفاسِيرهم وهو يَجْهَل بوَضْعها وافترائِها على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سواء رَوَاها بالإسناد أو دُوْنَه؛ فهذا الصِّنْفُ معذورٌ لجَهْله بعِلم الحديث وعَدَمِ تَمَكُّنِه منه، وخَطَؤه في إيراد الْمَوْضُوْعَات أَخَفُّ، ومِمَّن كان يصنع ذلك مِنهم: أبو إسحاق الثَّعْلَبِيّ، والزَّمَخْشَرِيُّ، والبَيْضَاوِيُّ.

المطلبُ الرَّابعُ: الطُّرُقُ الْمُعِيْنَةُ على معرفة الْمَوْضُوْعَاتِ الوَارِدةِ في فَضَائِل القرآن:

كما أسلفتُ في المطالب السَّابقة من هذا المبحث أنَّ عدداً كبيراً من كتب التَّفسير وفَضَائِل القرآن قد أَوْرَدَتْ الكثيرَ من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن، ومِنها بعضُ الأحاديث التي يتبيَّن فيها الوَضْعُ والاختلاقُ جَلِيّاً، ومِنها بعضُ الأحاديث التي لا يتبيَّن منها الوَضْعُ والاختلاقُ إلاَّ لجَهَابِذَة الْمُحدِّثين ونُقَّادِ الحديث وصَيَارِفَةِ العِلَلِ، ولكن ثَمَّة أَمَاراتٌ وعَلاَمَاتٌ تُعِين على معرفتهما في تلك الأحاديث، والتي أُجمِلها فيما يأتي:

الطَّرِيقةُ الأولى: إقرارُ الوَاضِعِ بوَضْع الحديث:

كما ذكرتُ في المطلب الثَّالث من البحث الثَّاني تحت عنوان "أَشْهَر الواضِعين للحديث المنسوب إلى أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ": أنَّ هناك مِن الوَضَّاعِين مَن أَقَرَّ بالوَضْع في فَضَائِل القرآن وسُوَرِه، مِثل: شيخٍ بعَبَّادَان، وأبي عِصْمَة نُوْح بن أبي مَرْيَمَ، ومَيْسَرَة بن عبد رَبِّه. فما رُوِيَ مِن الأحاديث في هذا البابِ عن طريق هؤلاء؛ فلا يُشَكُّ البَتَّةَ في وَضْعه واختلاقِه.

الطَّرِيقةُ الثَّانِيةُ: الرَّكَاكَةُ والسَّمَاجَةُ في الألفاظ والأسلوب:

إنَّ وقوع الرَّكَاكَةِ في ألفاظ الحديث، وكذلك السَّمَاجَةِ في أسلوبه؛ أَكْبَرُ دليلٍ على وَضْعه واختلاقِه؛ لأنَّه من الْمُستحِيل صُدُوْرُهما عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو أَفْصَحُ النَّاسِ لِسَاناً وأَعْظَمُهم بياناً.

والرَّكَاكَةُ تقع في لَفْظ الحديثِ وفي معناه. أمَّا رَكَاكَةُ لَفْظِ الحديثِ فيَمُجُّه السَّمْعُ، ويدفعه الطَّبْعُ، فيُدرِكُ الْمُلِمُّ باللغة العربية أنَّ هذا اللَّفْظَ في هذا الحديثِ لا يُمكِن صُدُوْرُها عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذي أُوْتِيَ قُوَّةَ البَلاَغةِ والفَصَاحةِ، والذي لا يَنطِق عن الْهَوَى، إنْ هو إلاَّ وَحْيٌ يُوحَى.

وأمَّا ركاكةُ معنى الحديث فيَدُلُّ على بُطْلاَنه لاحتوائه على معنًى تافهٍ. ورَكَاكَةُ المعنى أَهَمُّ من رَكَاكَةِ اللَّفْظِ؛ لأنَّ رَكَاكَة اللَّفْظِ قد لا تَدُلُّ وحدها على وَضْع الحديث أو اختلاقِه، لاحتمال أن يكون الرَّاوي روى الحديثَ بالمعنى فغيَّره بألفاظٍ غير فصيحةٍ[60].

لقد ظهرت الرَّكَاكَةُ باللَّفْظ والمعنى في كثيرٍ من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن، مما يَدُلُّ على عَدَم صُدُوْرِها عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذي أَفْصَحُ مَن نَطَق بالضَّاد، وتَفَجَّرَتْ له يَنَابِيْعُ الحِكمَةِ، ووأُوْتِيَ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وقال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُوراً وَمَسْجِداً، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ»[61].

وقد أجادَ إمامُ العربية الجاحِظُ أبو عثمان عَمْرو بن بَحْرٍ البَصْرِيّ (ت255هـ) الوَصْفَ بفصاحة النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: "هو الكلامُ الذي قَلَّ عددُ حُروفِه، وكَثُرَ عددُ معانيه، وجَلَّ عن الصَّنْعَة، ونُزِّهَ عن التَّكَلُّف، وكان كما قال اللهُ تبارك وتعالى: قُلْ يا محمَّد!: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِيْنَ ﴾ [ص: 86]، فكيف وقد عابَ التَّشدِيقَ، وجانَبَ أصحابَ التَّعقِيب، واستعمل المبسوطَ في موضع البَسْطِ، والمقصورَ في موضع القَصْرِ، وهَجَر الغريبَ الوَحْشِيَّ، ورَغِبَ عن الْهَجِيْن السُّوْقِيّ، فلم يَنطِقْ إلاَّ عن مِيْرَاث حِكْمَةٍ، ولم يتكلَّم إلاَّ بكلامٍ قد حُفَّ بالعِصْمَة، وشُيِّدَ بالتَّأييد، ويُسِّرَ بالتَّوفيق، وهو الكلامُ الذي أَلْقَى اللهُ عليه الْمَحَبَّةَ، وغَشَّاه بالقَبُول، وجَمَع له بين الْمَهَابَةِ والْحَلاَوَةِ، وبين حُسْنِ الإفهامِ، وقِلَّةِ عدد الكلامِ، مع استغنائه عن إعادته، وقِلَّةِ حاجة السَّامِعِ إلى مُعاوَدته...، ثم لم يسمع النَّاسُ بكلامٍ قَطّ أَعَمَّ نَفْعاً، ولا أَقْصَدَ لَفْظاً، ولا أَعْدَلَ وَزناً، ولا أَجْمَلَ مَذْهَباً، ولا أَكْرَمَ مَطْلَباً، ولا أَحْسَنَ مَوْقِعاً، ولا أَسْهَلَ مَخْرَجاً، ولا أَفْصَحَ معنًى، ولا أَبْيَنَ في فَحْوَى، من كلامِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيراً"[62].

فهذا هو أسلوبُ فصاحةِ كلامِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبلاغتِه كما وَصَفه الجاحِظُ، أمَّا الأساليبُ الْمُستخدَمةُ في الْمَوْضُوْعَات فهي لا تُشبِه البَتَّةَ أسلوبَ كلامِه – عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ – في الخِطَاب والتَّوجيه، قال الإمامُ الرَّبيع بن خَيْثَم التَّوْرِي الكُوْفِي (ت63هـ): "إنَّ مِن الحديثِ حديثاً له ضَوْءٌ كضَوْءِ النَّهَارِ نَعرِفه به، وإنَّ من الحديثِ حديثاً له ظُلْمَةٌ كظُلْمَة اللَّيْلِ نَعرِفه بها"[63].

فحديثُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبعُد كُلَّ البُعْدِ عن الرَّكَاكَة في اللَّفْظ والمعنى، والتي تُفسِد الذَّائِقةَ واللغة.

الطَّريقةُ الثَّالِثةُ: اشتمالُ الأحاديث على الإفراطِ في تقدير الأَجْر والثَّواب:

وذلك بأن تشتمل الأحاديثُ على الْمُجازَفات والْمُبالَغات في تقدير الأَجْر والثَّواب، سواء أكان الثَّوابُ دُنْيَوِيّاً أم أخرويّاً، فيُفرِط الحديثُ في تقدير الثَّواب إفراطاً يَصِلُ إلى حَدِّ ثواب الأنبياء، مِثل بعض الأحاديث الْمَوْضُوْعَة التي تجعل ثوابَ قِراءة سُوْرةٍ كذا، أو آيةٍ كذا ثوابَ نبيٍّ من الأنبياء.

وفي ذلك يقول الإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة الدِّمَشْقِيّ (ت751هـ) مُعلِّقاً على أحد الأحاديث التي وقعتْ فيها مِثلُ تلك الْمُبالَغات في الثَّواب: "وأمثالُ هذه الْمُجازَفات الباردة التي لا يخلو حالُ واضِعِها من أحد أَمْرَين: إمَّا أن يكون في غاية الْجَهْلِ والحُمْقِ، وإمَّا أن يكون زِنْدِيْقاً قَصَد التنقيصَ بالرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإضافة مِثل هذه الكلماتِ إليه"[64].

وحديثُ أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – المتقدِّمُ حافلٌ بالْمُبالَغات والْمُجازَفات والإفراطِ في تقدير الأَجْر والثَّواب.

فاشتمالُ الأحاديثِ على تلك الْمُبالَغات والْمُجازَفات في تقدير الأَجْر والثَّواب طريقةٌ سهلةٌ من طُرُق معرفة الوَضْع والاختلاق في الأحاديث.

الطَّرِيقةُ الرَّابِعةُ: اشتمالُ الأحاديث على الْمُتَناقِضَات:

مِن طُرُق معرفة الوَضْع والاختلاقِ في الحديث أنَّه يشتمل في بعض الأحايِيْن على الْمُتَناقِضَات التي تشهد بوَضْعه، وتُبرهِن على بُعْد صُدُوْرِه عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ومِن الأمثلة على ذلك ما اشتمل حديثُ أُبَيّ بن كَعْبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – من الْمُناقَضَة للحقائق التَّاريخية، فإنَّ سُوَر القرآن الكريم رُتِّبَتْ فيه على التَّرتيب المألوف الآن، وغيرُ خافٍ على أحدٍ أنَّ هذا التَّرتيب وُضِعَ بعد وفاة النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خلافة عثمان بن عَفَّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ،

فلم يَستقِرَّ هذا التَّرتيبُ ولم يُعرَف إلاَّ بعد وفاته عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ[65]، فلذلك مِن السَّفاهة جِدّاً أن يُنسَب هذا التَّرتيبُ إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في هذا الحديث الْمَوْضُوْع.

الطَّرِيقةُ الخامِسَةُ: الرُّجُوْعُ إلى مَظَانّ الْمَوْضُوْعَاتِ في "فَضَائِل القرآن":

هذه مِن الطُّرُق العِلمية السَّهلة لمعرفة الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن، حيثُ أن يرجع الباحثُ إلى أحد مَظَانّ الْمَوْضُوْعَاتِ في هذا الباب، مِثل الأنواع الآتية لها:

النَّوع الأوّل: كتبُ فَضَائِل القرآن: أَقصِد بها تلك الكتب التي أَكْثَرَتْ مِن رواية أو إيرادِ الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في هذا الباب، مِثل كتاب: "فضائل القرآن" للمُستَغْفِريّ، و"لَمَحَات الأنوار" للغَافِقِيّ.

النَّوع الثَّاني: كتبُ التَّفاسِير: أعني بها تلك التَّفاسِيرَ التي أَكْثَرَتْ مِن رواية أو إيراد الْمَوْضُوْعَاتِ في فَضَائِل القرآن وسُوَرِه، مِثل :"تفسير ابن مَرْدَوَيْه" و"الكَشْف والبيان" للثَّعْلَبِيّ، و"الوَسِيط في تفسير القرآن المجيد" للواحِدِيّ، و"الكَشَّاف" للزَّمَخْشَرِيّ، و"أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل" للبَيْضَاوِيّ، و"إرشاد العَقْل السَّليم" لأبي السُّعُوْد.

النَّوع الثالث: الكتبُ الْمُفْرَدَةُ في الْمَوْضُوْعَات العامَّة: التي اعتنتْ بجمع الأحاديث الْمَوْضُوْعَة وبيانِها، فقد خصَّص مُؤلِّفوها أبواباً وفصولاً لِمَا وَضَعه الوَضَّاعُون من الأحاديث في فَضَائِل القرآن، وهذه بعضُ أَهَمّ وأَنْفَعِ تلك الكتب:

1 – "كتابُ الْمَوْضُوْعَات" لابن الْجَوْزِيّ أبي الفَرَج عبد الرحمن بن عليّ البغداديّ (ت597هـ): يُعَدُّ هذا الكتابُ مِن أَوْسَع الكُتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا الباب، وأَيْسَرِها مَنالاً لسُهُولة تبويبِه وطريقةِ الاستخراج منه، وقد رتَّبه المؤلِّفُ على أبواب الفِقه. وقد حَظِيَ هذا الكتابُ بالكثير من اهتمام العلماء دراسةً ونَقْداً وتعليقاً وتلخيصاً، وقد انتقده الحافظُ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاَنِيّ (ت852هـ) على ما أَوْرَدَه المؤلِّفُ من الأحاديث الصِّحَاح والْحِسَان ضِمْنَ الْمَوْضُوْعَاتِ، ولكن قَرَّر أنَّ غالِب ما فيه موضوعٌ، والضَّرَرُ فيه أن يُظَنَّ بحديثٍ صحيحٍ أنَّه غيرُ صحيحٍ. ويحتوي هذا الكتاب على (1847) نَصّاً من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة[66]. وقد خصَّص المؤلِّفُ في هذا الكتابِ باباً في "كتاب العِلم" بعنوان: "باب في فضائل السُّوَرِ"، وأَوْرَدَ فيه الأحاديثَ الْمَوْضُوْعَةَ في فَضَائِل القرآن.

2 – و"الْمَنَارُ الْمُنِيفُ في الصَّحيح والضَّعيف" لابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة أبي عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن أبي بكر الدِّمَشْقِيّ (ت751هـ): وهو مِن الكتب المفيدة في الضِّعَاف والْمَوْضُوْعَات، ومِن أَجْمَعها عِلماً، وأَصْغَرِها حجماً. أَلَّفه صاحبُه إجابةً لسائلٍ سأله: "هل يُمكِن معرفةُ الحديثِ الْمَوْضُوْعِ بضابطٍ مِن غير أن يُنظَر في سَنَده؟"[67]، فكان هذا الكتابُ ثمرةَ إجابتِه. وهو يحتوي على (347) نَصّاً من نصوص الْمَوْضُوْعَات[68]، رتَّبها المؤلِّفُ على فصولٍ، وقد خصَّص الفصلَ الثَّاني والثَّلاثين (32) مِن الكتاب لِمَا وَرَد من الْمَوْضُوْعَات في فَضَائِل آياتِ القرآنِ وسُوَرِه.

3 – و"الْمَقَاصِدُ الْحَسَنةُ في بيان كثيرٍ من الأحاديث الْمُشتهِرَة على الأَلْسِنَة" للسَّخَاوِيّ أبي الخير شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرحمن الْمِصْرِيّ (ت902هـ): وهو كتابٌ مُحرَّرٌ مفيدٌ، يُعتبَر من أَهَمّ وأَجَلّ الكتبِ المؤلَّفةِ في الأحاديث المشتهرة، عُنِيَ فيه المؤلِّفُ بفَنّ الصِّناعة الحديثية، وذَكَر جملةً كبيرةً من الأحاديث الضَّعِيفة والْمَوْضُوْعَة، فأتى فيه بفوائدَ جليلةٍ تخلو منها الكتبُ الأخرى في الضِّعَاف والْمَوْضُوْعَات، ورتَّب الأحاديثَ على حروف الْمُعْجَم، ثم جعل لها ترتيباً حسب المواضيع في آخِر الكتاب، وأطالَ في القول والبيان والتخريج. وقد بَلَغ عددُ الأحاديث الواردة فيه (1356) حديثاً[69]. وقد خصَّص المؤلِّفُ في آخِر الكتابِ لِمَا يتعلَّق بفَضَائِل القرآن بعنوان: "كتاب فَضَائِل القرآن والذِّكْر والدَّعوات المقيَّدة

وغيرها ..."، وأَوْرَدَ فيه ما اشتهر على الأَلْسِنَة من الأحاديث الواردة في فَضَائِل القرآن وسُوَرِه.

4 – و"الدُّرَرُ الْمُنْتَثِرَةُ في الأحاديث الْمُشتهِرَة" للسُّيُوْطِيّ أبي الفضل جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر الْمِصْرِيّ (ت911هـ): لَخَّصه المؤلِّفُ من كتاب "التَّذكِرة في الأحاديث الْمُشتهِرَة" للإمام بَدْر الدِّين محمَّد بن عبد الله الزَّرْكَشِيّ (ت794هـ)، وقام بتنقيحه والزِّيادةِ عليه، والتلخيصِ له، والتَّنبيهِ على ما فيه من اعتراضٍ من كلامه، وميَّز ما أضافَه هو بقوله: "قلتُ" في أوّله، و"انتهى" في آخره. ورتَّبه على حروف الْمُعجَم. واحتوى الكتابُ على (492) حديثاً[70]، وأَوْرَدَ فيه بعضَ الأحاديث الْمُشتهِرَة في فَضَائِل القرآن وسُوَرِه.

5 – و"اللآلِي المصنوعةُ في الأحاديث الْمَوْضُوْعَة" للسُّيُوطِيّ أيضاً: وهو مِن أَحْسَن الكُتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا الباب، جَمَع فيه المؤلِّفُ مجموعةً كبيرةً من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة، وتعقَّب فيه على كتاب "الْمَوْضُوْعَات" لابن الْجَوْزِيّ في أحاديثَ كثيرةٍ، ورتَّب الْمَوْضُوْعَاتِ حسب الكتبِ والأبوابِ، حيثُ ذَكَر الكتابَ أو البابَ، وأَوْرَدَ تحته ما وَرَد فيه من الْمَوْضُوْعَات. ثم ذيَّل عليه في كتابٍ آخَر، وأَوْرَدَ فيه أيضاً جملةً من الْمَوْضُوْعَات التي لم يقف عليها ابنُ الْجَوْزِيّ فلم يَذكُرها في كتابه[71]. وقد عَقَد المؤلِّفُ في هذا الكتابِ باباً في "كتاب العِلم" بعنوان: "باب فَضَائِل القرآن"، وأَوْرَدَ فيه ما وُضِعَ واخْتُلِقَ من الأحاديث في فَضَائِل القرآن وآياته وسُوَرِه.

6 – و"تَنْزِيْهُ الشَّريعةِ المرفوعةِ عن الأخبار الشَّنِيْعَة الْمَوْضُوْعَة" لابن عِرَاق أبي الحسن نور الدِّين عليّ بن محمَّد بن الكِنَانِيّ الدِّمَشْقِيّ (ت963هـ): وهو مِن أَجْمَعِ الكتبِ وأَنْفَسِها في هذا الباب من حيث التَّنظيم والتَّبويب والتَّرتيب، قدَّم له المؤلِّفُ مُقدّمةً ضافيةً قيّمةً تشتمل على فوائدَ نفيسةٍ، ذَكَر فيها عدداً كبيراً من أسماء الوَضَّاعِين. ولَخَّص المؤلِّفُ في الكتابِ الأحاديثَ الْمَوْضُوْعَةَ من "كتاب الْمَوْضُوْعَات" لابن الْجَوْزِيّ، و"اللآلي المصنوعة" للسُّيُوْطِيّ وذَيْلِه له، وذَكَر فيه الكثيرَ من الآثار الموقوفة بذِكر مخرجها وبيانِ العِلَّة في وَضْعها[72]. وقد أَوْرَدَ المؤلِّفُ في هذا الكتابِ الكثيرَ من الْمَوْضُوْعَات في فَضَائِل القرآن في ثلاثة فصولٍ تحت عنوان: "كتاب فَضَائِل القرآن".

7 – و"تذكرة الْمَوْضُوْعَاتِ" للفَتَّنِيّ محمَّد بن طاهِر بن علي الغُجْرَاتِيّ الهنديّ (ت986هـ): جَمَع فيه المؤلِّفُ عِدَّةَ كتبٍ تُرشِد إلى الأحاديث الْمَوْضُوْعَة، ورتَّب الأحاديثَ حسب المواضيع الفِقهية. وذيَّله بـ"قانون الْمَوْضُوْعَات والضُّعَفاء"، وذَكَر فيه مَن وَجَده مِن الرُّوَاة الضُّعَفاء والكَذَّابين[73]. وقد أَوْرَدَ في هذا الكتابِ جملةً من الْمَوْضُوْعَات الورادة في فَضَائِل القرآن تحت بابٍ عنونه بـ: "باب فَضْل القرآن والنَّظَر فيه والسُّوَر ....".

8 – و"كَشْفُ الخَفَاءِ ومُزِيل الإلباسِ عمَّا اشْتَهَرَ من الأحاديث على أَلْسِنَة النَّاسِ" للعَجْلُوْنِيّ إسماعيل بن محمَّد الدِّمِشْقِيّ الشَّهير بالْجَرَّاحِي (ت1126هـ): وهو أَكْثَرُ كُتبِ هذا البابِ جَمْعاً للأحاديث الْمُشتهِرَة على الألسنة، وَضَعه المؤلِّفُ على غِرَار كتاب "الْمَقَاصِد الحسنة" للسَّخَاوِيّ المتقدّم الذِّكْر، وزادَ عليه زيادةً كبيرةً من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة وغيرها، كما زادَ عليه أيضاً فوائدَ في الصِّناعة الحديثية على غاية الأهمِيّة، وبهذا أصبح هذا الكتابُ مَرجِعاً قيّماً مفيداً في هذا الفَنّ، رتَّب فيه الأحاديثَ على حروف الْمُعجَم، والتي بلغ عددُها (3280) نصّاً من الْمَوْضُوْعَات وغيرها من أنواع الحديث[74]. وقد أَوْرَدَ المؤلِّفُ في هذا الكتابِ بعضَ الْمَوْضُوْعَاتِ في فَضَائِل القرآن تحت عنوان: "باب فَضَائِل القرآن مَن قرأ سُوْرَةَ كذا فله كذا مِن أوّل القرآن إلى آخِره سُوْرَةً سُوْرَةً وفضيلةُ قِراءة كُلّ سُوْرَةٍ ...".

9 – و"الفوائدُ المجموعةُ في الأحاديث الْمَوْضُوْعَة" للشَّوْكَاني أبي عبد الله محمَّد بن عليّ اليَمَانِيّ (ت1255هـ): قصد المؤلِّفُ من تأليف هذا الكتابِ إلى جَمْع الأحاديث التي نَصَّ بعضُ أهل العِلم أنَّها مَوْضُوْعَةٌ، ورتَّبها على الأبواب الفِقهية.

وكثيراً ما يُورِد المؤلِّفُ الحديثَ وأنَّ ابن الْجَوْزِي ذَكَره في كتابه "الْمَوْضُوْعَات"، ثم يَذكُر أنَّ صاحب "اللآلي المصنوعة" – وهو السُّيُوْطِيّ – تعقَّبه في ذلك، أو ذَكَر له طريقاً أخرى، فصاعِداً، ولا يُبيِّن حالَ تلك الطُّرُق، ولا يَسُوق أسانيدَها، وعُذْرُه في ذلك قصدُه إلى الاختصار. وأَوْرَدَ في بعض الأبوابِ أحاديثَ صِحَاحاً وحِسَاناً، ولأجله فقد اعترض عليه بعضُ العلماء[75]. وقد عَقَد المؤلِّفُ في هذا الكتابِ باباً بعنوان: "باب فَضَائِل القرآن" تحت "كتاب الفَضَائِل"[76]، وأَوْرَدَ فيه جملةً من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن وسُوَرِه.

10 – و"سِلْسِلَةُ الأحاديث الضَّعيفة والْمَوْضُوْعَة وأَثَرُها السَّيِّئُ في الأُمَّة" للألباني أبي عبد الرحمن محمَّد ناصر الدِّين بن الحاج نُوح (ت1420هـ): وهو كتابٌ ضخمٌ جَمَع فيه المؤلِّفُ عدداً كبيراً من الأحاديث الضَّعيفة والْمَوْضُوْعَة. وطريقتُه في ذلك أنَّه يبدأ بذِكر متن الحديثِ المحكومِ عليه، ثم يُعقِّبه بحُكْمه عليه، ثم يَذكُر مَن خرَّجه، ويَسُوق أحياناً إسنادَه إنْ أرادَ التعليقَ عليه، ويَذكُر حُكْمَ الأئمَّةِ عليه، ثمّ يَذكُر الرَّاوِيَ الْمُتَّهَمَ أو الرَّوْاةَ الْمُتَّهَمِين، ويَستعرِض أقوالَ الأئمّةِ فيهم، ثم يَذكُر طُرُقَ الحديثِ الأخرى ويُبيِّن حالَه، ولم يتقيَّد في إيراد الأحاديث برتيبٍ خاصٍّ، وإنَّما يُورِد حسبما اتَّفق. يحتوي الكتابُ على (5500) نَصّاً من الضِّعَاف والْمَوْضُوْعَات[77]، وقد أَوْرَدَ المؤلِّفُ في هذا الكتابِ الكثيرَ من الْمَوْضُوْعَات في فَضَائِل القرآن وآياتِه وسُوَرِه.

11 – و"موسوعةُ الأحاديث والآثار الضَّعيفة والْمَوْضُوْعَة" لعليّ حسن بن حسن الحَلَبِيّ (ت1442هـ) وآخَرين: وهو أَوْسَعُ الكتبِ وأَجْمَعُها في هذا البابِ، قام المؤلِّفون بتقسيم النصوص إلى قِسْمَين، الأوّل: يختصُّ بالأحاديث القولية التي تبدأ بما يُسَب للنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولاً، والأحاديث الفِعلية التي تبدأ بفِعله – عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ – المنسوب إليه. أمَّا القِسْمُ الثَّاني فهو يتعلَّق بالآثار والأخبار والحِكَم، وهي المنسوبةُ لِمَن هو دُوْنَ رَسُوْل اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من صحابةٍ وتَابِعين فمَن دُوْنَهم، وقد جَعَلها المؤلِّفون في آخِر الكتاب بترتيبٍ هجائيٍّ مستقلٍّ، ورتَّبوا النصوصَ على حروف الْمُعجَم، والتي بلغ عددُها (315770) نصّاً من الأحاديث الضَّعِيفة والْمَوْضُوْعَة[78]. ومنها الكثيرُ ما اشتهر وراجَ في فَضَائِل القرآن وآياتِه وسُوَرِه.

هذه بعضُ أَهَمّ الكتب التي تضمَّنت الأحاديثَ الْمَوْضُوْعَةَ في فَضَائِل القرآن وآياتِه وسُوَرِه، ضِمْنَ ما وُضِعَ من تلك الأحاديث في أبوابٍ مُتفرّقةٍ.

المطلب الخامس: الآثارُ السَّيِّئةُ في الأُمَّة لرواية الْمَوْضُوْعَات وذِكْرِها في فَضَائِل القرآن:

تترتَّب آثارٌ سيِّئةٌ على رواية الأحاديث الْمَوْضُوْعَة أو ذِكْرِها في فَضَائِل القرآن الكريم في "كتب التَّفْسير"، أو في الكتب المؤلَّفة في فَضَائِل القرآن، دُوْنَ بيان حالِها من الوَضْع، أو التَّنبيهِ عليها، ومن تلك الآثار:

1. إعانةُ تلك الكتبِ على إشاعة الكَذِب على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتسهيلِ ترويج الأحاديثِ المنسوبةِ إليها بين النَّاس.
2. ارتكابُ النَّهْيِ الوارد في هذا الحديثِ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّيْ بِحَدِيْثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيْنَ»[79]، وفي روايةٍ: «مَنْ رَوَى عَنِّيْ حَدِيثاً وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِيْنَ»[80]، فمُفَادُ هذين النَّصَّيْن الصَّرِيْحَيْن: أنَّ مَن يروي الأحاديثَ الْمَوْضُوْعَةَ يقع في الإثم لا محالةَ، ويتعرَّض للوَعِيد الشَّديد الوارد في ذلك بأن يُصبِح أحدَ الكاذِبين على النبيّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
3. روايةُ الأحاديثِ الْمَوْضُوْعَةِ أو إيرادُها في الكتب، وهذا قد يُؤدِّي إلى مُزاحَمتها بالأحاديث الصَّحِيحة الثَّابِتة

عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فَضَائِل القرآن، فإذا ذُكِرَ فضلُ سُوْرَةٍ أو آيةٍ ذُكِرَ الحديثُ الْمَوْضُوْعُ في ذلك، وتُرِكَ الصَّحِيحُ، كما وَقَع من بعض الْمُفسِّرين في تفاسيرهم وكذلك من بعض الْمُؤلِّفين في فَضَائِل القرآن؛ فلذلك لا بُدَّ من إشاعة الأحاديث الصَّحِيحة لتُمْحَى بها الأحاديثُ الْمَوْضُوْعَةُ والْمُنكَرَةُ.

4. الابتداعُ في الدِّين؛ وذلك لأنَّ كثيراً من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن تُحدِّد قراءةَ سُوْرَةٍ كذا وآيةٍ كذا بوقتٍ مُعَيَّنٍ أو عددٍ مُعَيَّنٍ أو صِفَةٍ مُعَيَّنةٍ، وتُرتِّب على ذلك الأَجْرَ والثَّوابَ؛ وهذا يُؤدِّي إلى الابتداع في الدِّين، مع أنَّ قِراءة القرآن أو سُوْرَةٍ منها في ذاتها فضيلةٌ وفيها أَجْرٌ، لكنَّ تحديدها بوقتٍ مُعَيَّنٍ وعددٍ مُعَيَّنٍ وبصِفَةٍ مُعَيَّنةٍ لم يَثبُت عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[81]، وهذا يُعَدُّ إحداثاً في الدِّيْن ما ليس منه، فعن أُمِّ الْمُؤمِنين عائشةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُا – قالت: قال رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هذا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُو رَدٌّ»، والْمُرَادُ بقوله عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ: «أَمْرِنَا» دِيْنِنا وشَرْعِنا، قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوْحاً مِنْ أَمْرِنَا ﴾ [الشورى: 52]، فأَمْرُ اللهِ الْمُرَادُ به في هذا الحديثِ شَرْعُ الله، مَنْ أَحْدَثَ فيه ما ليس منه فهو رَدٌّ، وفي هذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ العِبادة إذا لم نعلم أنَّها من دِيْن الله فهي مردودةٌ.

وغير ذلك من الآثار السَّيِّئة التي تترتَّب على رواية أو ذِكْرِ الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن، فلذلك يجب علينا التَّنَكُّبُ عنها، وتنبيهُ النَّاسِ عليها، وإرشادُهم إلى ما صَحَّ وثَبَت في هذا البابِ عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأحاديث الشَّريفة.

نتائج البحث:

هذا ما يسَّر اللهُ لي في هذا البحثِ من دراسة هذا الموضوع الْمُهِمّ الذي عنوانُه "وَضْع الأحاديث في فضائل سُوَر القرآن الكريم والأسباب الدَّافعة له والطُّرُق الْمُعِينة على معرفته"، وتوصّلتُ من خِلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أنَّ "الوَضْعَ" عند أهل الحديث يعني اختلاقَ الأحاديث، ونِسْبَتَها إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذِباً وزُوْراً وبُهتاناً. و"الحديثُ الْمَوْضُوْعُ" هو: الحديثُ الْمُخْتَلَقُ المصنوعُ الْمُلْصَقُ بالنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمنسوبُ إليه كَذِباً وزُوْراً وبُهْتاناً.
2. أنَّ الكَذِب على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عظيمُ المفسدة، فإنَّه يصير شَرْعاً مُستمِرّاً إلى يوم القِيَامة، بخِلاف الكَذِبِ على غيره، حتى اتَّفق العلماءُ أنَّه مِن أَكْبَرِ الكبائرِ، وصرَّح غيرُ واحدٍ منهم بعَدَم قبول توبة مَن كَذَب عليه. كما اتَّفقوا أنَّ رواية "الحديث الْمَوْضُوْع" حرامٌ مع العِلم بوَضْعه، سواء كان في الأحكام أو القَصَص أو الترغيب ونحوِها. وأمَّا مَن أراد روايتَه أو ذِكْرَه مع بيان وَضْعِه ليُحذِّر منه النَّاسَ؛ فجازَ له ذلك.
3. أنَّ للزَّنَادِقَة دَوْراً كبيراً في اختلاق الأحاديث وافترائِها في فَضَائِل القرآن وغيرِها، وكان غَرَضُهم من وراء ذلك الاستخفافُ بالدِّين والاستهزاءُ بشعائره. وأمَّا المتصوِّفةُ والزُّهَّادُ والعُبَّادُ فقد اقتصر دَوْرُهم على إذاعة الْمَوْضُوْعَات في هذا الباب وإشاعتِها والحديثِ بها؛ وذلك لقِلَّة إلمامِهم بعِلم الحديث.
4. أنَّ حديث أُبَيِّ بن كَعْبٍ الأنصاري – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – غيرُ صحيحٍ من أيّ طريقٍ رُوِيَ، ومَدَارُه على الوَضَّاعِين والْمَتْرُوكِين والْمَجَاهِيل؛ لذلك لا يُوجَد له ذِكْرٌ في كتب الحديث ودواوين السُّنَّةِ المشهورة على كثرتها.

5. أنَّ إيراد الأحاديث الْمَوْضُوْعَة – ولا سِيَّما حديث أُبَيّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – في فَضَائِل القرآن لم يكن مُقتصِراً فقط على "التفاسير بالمأثور"، بل هي وردتْ أيضاً في "التفاسير بالرَّأي"، فمِنهم مَن التزم بإيرادها في كُلّ سُوْرَةٍ مُفَصَّلاً ما يَخُصَّها، ومِنهم مَن لم يلتزم بذلك. كما لم يَسلَم مِن إيراد الأحاديثِ الْمَوْضُوْعَةِ الكثيرُ من "كتب فَضَائِل القرآن" مِثل "كتب التَّفاسِير"، فكِلاَ النَّوْعان من الكتب قد أَوْرَدَتْ الْمَوْضُوْعَاتِ في فَضَائِل سُوَر القرآن، لكنَّها تتميَّز في ذلك بالقِلَّة أو الكثرة.

6. أنَّ لإيراد العلماء الْمَوْضُوْعَاتِ في كتبهم الخاصَّة بفَضَائِل القرآن وكذلك في تفاسيرهم عِدَّةَ أسبابٍ، منها: عَدَمُ خِبْرَتِهم بالصَّحيح والسَّقيم من الأحاديث. وحُبُّهم للرِّوَايةِ والتَّحديث والإكثارُ مِن جَمْع الرِّوَايات والطُّرُق. وتقليدُهم للسَّابِقين ثِقَةً بهم في إيراد الْمَوْضُوْعَاتِ في كُتُبهم. وتَسَاهُلُ بعضِهم في رِوَاية الْمَوْضُوْعَاتِ في فَضَائِل القرآن في تَفاسِيرهم. واكتفاؤهم برِواية الْمَوْضُوْعَاتِ في تفاسيرهم دُوْنَ اختراعِهم لها. وإيرادُ بعضِهم الْمَوْضُوْعَاتِ في تَفاسِيرهم بصِيَغ التَّمريضِ الدَّالَّةِ على عَدَمِ ثُبُوت الْخَبَرِ. وقد سبق تفصيلُ ذلك في المطلب الثَّالث من المبحث الثَّالث الأخير.

7. أنَّه تترتَّب آثارٌ سيِّئةٌ على رواية الأحاديث الْمَوْضُوْعَة أو ذِكْرِها في فَضَائِل القرآن الكريم في كتب التَّفْسير، أو في الكتب المؤلَّفة في فَضَائِل القرآن، دُوْنَ بيان حالِها من الوَضْع، أو التَّنبيهِ عليها، ومن تلك الآثار: ترويجُ تلك الكتبِ للمَوْضُوْعَات بين النَّاس، وقد نَهَى النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك أَشَدّ النَّهْي في أحاديثه الشَّريفة. مُزاحَمَةُ الأحاديثِ الْمَوْضُوْعَةِ بالأحاديث الصَّحيحة الثَّابِتة عن رَسُوْل اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فَضَائِل القرآن. الابتداعُ في الدِّين لِمَا في كثيرٍ من الأحاديث الْمَوْضُوْعَة تحديداتُ الأَجْرِ والثَّوابِ في قراءة سُوْرَةٍ كذا وآيةٍ كذا بوقتٍ مُعَيَّنٍ أو عددٍ مُعَيَّنٍ أو صِفَةٍ مُعَيَّنةٍ، وهذا يُؤدِّي إلى الابتداع في الدِّين، مع أنَّ قِراءة القرآن أو سُوْرَةٍ منها في ذاتها فضيلةٌ وفيها أَجْرٌ، لكنَّ تحديدها بوقتٍ مُعَيَّنٍ وعددٍ مُعَيَّنٍ وبصِفَةٍ مُعَيَّنةٍ لم يَثبُت عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وغير ذلك العديدُ من الآثار السَّيِّئة التي تترتَّب على رواية أو ذِكْرِ الأحاديث الْمَوْضُوْعَة في فَضَائِل القرآن. وقد تقدَّم تفصيلُ ذلك في المطلب الأخير من المبحث الثالث.

8. أنَّ لمعرفة الْمَوْضُوْعَاتِ الوَارِدةِ في فَضَائِل القرآنِ طُرُقاً مُعيَّنةً، هي: إقرارُ الوَاضِعِ بوَضْع الحديث. والرَّكَاكَةُ والسَّمَاجَةُ في الألفاظ والأسلوب. واشتمالُ الأحاديث على الإفراطِ في تقدير الأَجْر والثَّواب. واشتمالُ الأحاديث على الْمُتَناقِضَات. والرُّجُوْعُ إلى مَظَانّ الْمَوْضُوْعَاتِ في "فَضَائِل القرآن"، مِثل: "كتب فَضَائِل القرآن"، و"كتب التَّفاسِير"، و"الكتب الْمُفْرَدَة في الْمَوْضُوْعَات العامَّة". وقد سبق تفصيلُ ذلك في المطلب الرابع من المبحث الثالث.

هذه بعضُ النتائج المهمَّة التي توصّلتُ إليها من خِلال دراستي لهذا الموضوع، أسأل اللهَ تبارك وتعالى أن يتقبَّل منّي هذا الجُهْدَ الْمُقِلَّ في إعدادها، ويكتب له النفعَ، وآخِرُ دعواي أن الحمد لله ربِّ العالَمِين.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الهوامش (References)

[1] al-Fayrūzābādī, Abū Ṭāhir Majd al-Dīn Muḥammad ibn Ya'qūb. *Al-Qāmūs al-Muḥīṭ*. (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 2005), pp: 771–772.

الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: 8، 2005م)، ص: 771، 772.

[2]Ibn Sīda, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Ismāʿīl ibn Sīda al-Mursī. *Al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aʿẓam*. (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2002), 2:212.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، (تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1، 1421هـ/2002م): (212/2).

[3] al-Sakhāwī, Abū al-Khayr Shams al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān. *Fatḥ al-Mughīth bi-Sharḥ Alfiyyat al-Ḥadīth*. (1426 AH), 2:98.

السخاوي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: (تحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، ط1، 1426هـ): (98/2).

[4] Falātah, ʿUmar Ḥasan. *al-Waḍʿ fī al-Ḥadīth*. (Damascus: Maktabat al-Ghazālī, 1st ed., 1401 AH), p: 107; al-Ghourī, Sayyid ʿAbd al-Mājid. *al-Ḥadīth al-Mawḍūʿ: Asbāb Ikhtilāqihi wa-Khuṭūrat Intishārihi wa-Ḍawābiṭ Maʿrifatihi wa-Ṭarīqat al-Takhalluṣ minhu*. (Beirut: Dār Ibn Kathīr, 2nd ed., 2025), 11–12.

فلاتة، عمر حسن، الوضع في الحديث، (دمشق: مكتبة الغزالي، ط1، 1401هـ)، ص: 107، والغوري، سيد عبد الماجد، الحديث الْمَوْضُوْع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه، (بيروت: دار ابن كثير، ط2، 1446هـ/2025م)، ص: 11، 12.

[5] Ibn al-Ṣalāḥ, ʿUthmān ibn ʿAbd al-Raḥmān. *ʿUlūm al-Ḥadīth*. (Beirut: Dār al-Fikr, 2008), pp: 98–99. al-ʿIrāqī, ʿAbd al-Raḥīm al-Ḥusayn. *al-Taqyīd wa-al-Īḍāḥ limā Uṭliqa wa-Ughliqa min Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ*. (Beirut: Dār al-Bashāʾir al-Islāmiyyah, 2008), 1:539–540. al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. *Tadrīb al-Rāwī*. 1:234. al-Sakhāwī, *Fatḥ al-Mughīth*, 2:98–103. Ibn ʿIrāq, ʿAlī ibn Muḥammad. *Tanzīh al-Sharīʿah al-Marfūʿah ʿan al-Akhbār al-Shanīʿah al-Mawḍūʿah*. (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1401 AH), 1:5.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث، (تحقيق: نور الدين عتر، بيروت: دار الفكر، ط: 13، 1429هـ/2008م). ص: 98، 99). والعراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم الحسين، التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصَّلاح، (تحقيق: أسامة بن عبد الله خياط، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط: 2، 1429هـ/2008م): (539/1 – 540)، و"تدريب الراوي" للسيوطي: (234/1)، والسخاوي، فتح المغيث: (98/2 – 103)، وابن عراق، علي بن محمد الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الغماري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 2، 1401هـ): (5/1).

[6] al-Ghourī, *al-Ḥadīth al-Mawḍūʿ: Asbāb Ikhtilāqihi wa-Khuṭūrat Intishārihi...*, p. 13.

الغوري، الحديث الْمَوْضُوْع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره... ، ص: 13.

[7] Falātah, *al-Waḍʿ fī al-Ḥadīth*, 1:110, 111; al-Ghourī, *al-Ḥadīth al-Mawḍūʿ: Asbāb Ikhtilāqihi wa-Khuṭūrat Intishārihi...*, p. 13, 14.

فلاتة، الوضع في الحديث: (110/1، 111)، والغوري، الحديث الْمَوْضُوْع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره...، ص: 13،

.14

[8] Akhrajahu al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl, *Al Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ*, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2007), Ḥadīth # 1291.

أخرجه البخاري أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل الجُعفي، في الصحيح، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط5، 2007م/1448ه)، كتاب: الجنائز، باب: ما يُكرَه من النِّياحة على الميت، برقم: (1291).

[9] al-Nawawī, Yaḥyā ibn Sharaf, *al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj*, (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1392H), (1:69).

النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392ه): (69/1).

[10]al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān, *al-Maqāṣid al-Ḥasanah fī Bayān Kathīr min al-Aḥādīth al-Mushtahirah ʿalā al-Alsinah*, (Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1985), p. 36.

السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، (تحقيق: محمد عثمان الخشت، بيروت: دار الكتاب العربي، ط: 1، 1985م)، ص: 36

[11]al-Nawawī, *al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj*, 1:69

النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (69/1).

[12] Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī, *Al Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ*, (Riyadh: Dār al-Salām, 1998), p. 7.

أخرجه مسلمُ بن الحجَّاج أبو الحسين القُشَيْري النَّيسابوري، في مقدمة الصحيح، (الرياض: دار السلام، ط1، 1998م)، باب: وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ص: 7.

[13] Aḥmad ibn Ḥanbal al-Shaybānī, *al-Musnad*, (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1438H), Ḥadīth # 18184.

أخرجه أحمد بن حنبل الشَّيباني في المسند، (تحقيق: شعيب الأرناؤط، بيروت: مؤسَّسة الرسالة، ط1، 1438ه)، برقم: (18184)، وهو حديثٌ صحيحٌ.

[14]Ibn al-Ṣalāḥ, *ʿUlūm al-Ḥadīth*, p. 98–99.

ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: 98، 99.

[15] al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī, *al-Jāmiʿ li-Akhlāq al-Rāwī wa-Ādāb al-Sāmiʿ*, taḥqīq: Maḥmūd al-Ṭaḥḥān, (Riyadh: Maktabat al-Maʿārif, 1983), 2:99.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض، مكتبة المعارف، ط: 1، 1983م): (99/2).

[16] Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm, *al-Radd ʿalā al-Bakrī*, (Dehli: Nashr al-Dār al-ʿIlmiyyah, 1405H), p. 14.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الرد على بكري، (دلهي: نشر الدار العلمية، ط: 2، 1405ه)، ص: 14.

[17] al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad, *al-Tadhkār fī Afḍal al-Adhkār*, taḥqīq: Bashīr Muḥammad ʿUyūn, (Damascus: Maktabat al-Bayān, Ṭ. 3, 1407H), p. 225.

القرطبي، محمَّد بن أحمد، التذكار في أفضل الأذكار، تحقيق: بشير محمد عيون، (دمشق: مكتبة البيان، ط: 3، 1407ه)، ص: 225.

[18] al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, *al-Itqān fī ʿUlūm al-Qurʾān*, taḥqīq: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (Cairo: al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah li-l-Kitāb, 1974), 4:120.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ط: 1، 1974م): (4/ 120).

[19] الزهران: يُقصَد بهما: سورة البقرة وسورة آل عمران.

[20] "السَّبْع الطُّوَل": المرادُ بها: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والتوبة.

[21] al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, *Tadrīb al-Rāwī fī Sharḥ Taqrīb al-Nawawī*, (Riyadh: Dār Ṭayyibah, 1422H), 1:342.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض: دار طيبة، ط1، 1422هـ): (1/ 342).

[22]al-Ghourī, *al-Ḥadīth al-Mawḍūʿ Asbāb Ikhtilāqihi wa-Khuṭūrat Intishārihi*, p. 35–50.

الغوري، الحديث الْمَوْضُوْع أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره، ص: 35 – 50.

[23] al-ʿUqaylī, Muḥammad ibn ʿAmr, *al-Ḍuʿafāʾ al-Kabīr*, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1418H), 1:156.

العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، (تحقيق: عبد المعطي قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 2، 1418هـ): (156/1).

[24] Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, *Lisān al-ʿArab*, (Beirut: Dār Ṣādir, 1414H); Jārullāh, *Faḍāʾil al-Qurʾān al-Karīm*, 1:194.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار الصادر، ط3: 1414هـ)، والجار الله، فَضَائِل القرآن الكريم: (194/1).

[25] Jār Allāh, ʿAbd al-Salām ibn Ṣāliḥ, *Faḍāʾil al-Qurʾān al-Karīm*, (Riyadh: Dār al-Tadmuriyyah, 2008), p. 196.

جار الله، عبد السلام بن صالح، فضائل القرآن الكريم، (الرياض: دار التدمرية. ط1. 1429هـ/2008م)، ص: 196.

[26] Falātah, *al-Waḍʿ fī al-Ḥadīth*, 1:263.

فلاتة، الوضع في الحديث، (263/1).

[27] al-ʿUqaylī, *al-Ḍuʿafāʾ al-Kabīr*: 1:14.

العقيلي، الضعفاء الكبير: (14/1).

[28] Jārullāh, *Faḍāʾil al-Qurʾān al-Karīm*, 193-204.

الجار الله، فَضَائِل القرآن الكريم، ص: 193 – 204.

[29] al-Mustaghfirī, Jaʿfar ibn Muḥammad, *Faḍāʾil al-Qurʾān*, (Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 2006), 1:775, 776.

المستغفري، جعفر بن محمد ، فضائل القرآن، تحقيق: أحمد بن فارس السَّلوم، (بيروت: دار ابن حزم، 2006م، ط1): (1/ 775، 776).

[30] al-Mustaghfirī, Jaʿfar ibn Muḥammad, *Faḍāʾil al-Qurʾān*, pp: 775-793

المستغفري، فضائل القرآن، ص: 775 – 793.

[31] Jārullāh, *Faḍāʾil al-Qurʾān al-Karīm*, 1: 209,210.

جار الله، فَضَائِل القرآن الكريم: (209/1 – 210).

[32] al-Ṣaghānī, Ḥasan ibn Muḥammad, *Kitāb al-Mawḍūʿāt*, (Damascus: Dār al-Maʾmūn li-l-Turāth, 1405H), p. 27.

الصغاني، حسن بن محمد، كتاب الموضوعات، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، (دمشق: دار المأمون للتراث، ط2، 1405هـ)، ص: 27.

[33] Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm, *Majmūʿ al-Fatāwā*, (al-Madīnah al-

Munawwarah: Mujammaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, 1416H), 3:354.
ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط: 1، 1416هـ): (354/3).

[34] al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Miṣrī, *Fatḥ al-Mughīth bi-Sharḥ Alfiyyat al-Ḥadīth*: 2:112, 113.
السخاوي، محمد بن عبد الرحمن المصري، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (: (112/2، 113).

[35] al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʿAlī, *al-Fawā'id al-Majmūʿah fī al-Aḥādīth al-Mawḍūʿah*, (Beirut: al-Maktab al-Islāmī, 1392H), p. 296.
الشوكاني، محمد بن علي، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1392هـ)، ص: 296.

[36] al-ʿAjlūnī, Ismāʿīl ibn Muḥammad, *Kashf al-Khafā' wa-Muzīl al-Ilbās ʿammā Ishtahara min al-Aḥādīth ʿalā Alsinat al-Nās*, (Cairo: Maktabat al-Qudsī, 1351H), 2:419.
العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، (القاهرة: مكتبة القدسي، ط1، 1351هـ)، (419/2).

[37] al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ʿAbd Allāh, *Muʿjam al-Buldān*, (Beirut: Dār Ṣādir, 1404H), 4:74.
"عَبَّادان" جزيرةٌ قُرْبَ البصرة يُحيط بها نَهرُ دِجْلَة. انظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، ط: 1، 1404هـ)، (74/4).

[38] Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī, *al-Mawḍūʿāt min al-Aḥādīth al-Marfuʿāt*, taḥqīq: Nūr al-Dīn Būyājilār, (Riyadh: Aḍwā' al-Salaf, 1418H), 1:393.
ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات من الأحاديث المرفوعات. تحقيق: نور الدين بوياجيلار. (الرياض: أضواء السلف. 1. 1418هـ): (393/1).

[39] al-ʿUqaylī, Muḥammad ibn ʿAmr, *al-Ḍuʿafā' al-Kabīr*, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1418H), 4:264.
العقيلي، محمد بن عمرو. الضعفاء الكبير. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. (بيروت: دار الكتب العلمية. ط2. 1418هـ): (264/4).

[40] Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān, *Kitāb al-Majrūḥīn min al-Muḥaddithīn*, (Riyadh: Dār al-Ṣumayʿī, 2000), 2:345.
ابن حبان، محمد بن حبان، كتاب المجروحين من المحدِّثين. (الرياض: دار الصميعي. ط1. 2000م): (345/2).

[41] Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān, *Kitāb al-Majrūḥīn*, 2: 344.
ابن حبان، كتاب المجروحين: (344/2).

[42] Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī, *Lisān al-Mīzān*, (Ḥalab: Maktab al-Maṭbūʿāt al-Islāmiyyah, 2002), 8:237.
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان: (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط1. 2002م): (237/8).

[43] al-Ḥākim, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, *al-Madkhal ilā al-Iklīl*, (Makkah al-Mukarramah: al-Maktabah al-Tijārīyah, n.d.), p. 48.
الحاكم، محمد بن عبد الله، المدخل إلى الإكليل، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية. د.ت)، ص: 48.

[44] Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān, *Kitāb al-Majrūḥīn*, 2: 390.
ابن حبان، كتاب المجروحين: (390/2).

[45] Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, *Lisān al-Mīzān*, 6: 206.

ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان: (206/6).

[46] Jār Allāh, *Faḍā'il al-Qurʾān al-Karīm*, 1:219.

جار الله، فضائل القرآن الكريم: (219/1).

[47] al-ʿUqaylī, *al-Ḍuʿafā' al-Kabīr*, 4:71.

العقيلي، الضعفاء الكبير: (71/4).

[48] Jār Allāh, *Faḍā'il al-Qurʾān al-Karīm*, 1:222-226.

جار الله، فَضَائِل القرآن الكريم، ص: 222 – 226.

[49] al-Mustaghfirī, *Faḍā'il al-Qurʾān*, pp. 775–793.

المستغفري، فضائل القرآن، ص: 775 – 793.

[50] al-Mustaghfirī, *Faḍā'il al-Qurʾān*, pp. 775.

المستغفري، فضائل القرآن، ص: 775 .

[51] Jār Allāh, *Faḍā'il al-Qurʾān al-Karīm*, 1: 235-262.

جار الله، فَضَائِل القرآن الكريم، ص: 262 – 235.

[52] Ibn al-Jawzī, *al-Mawḍūʿāt*, 1:391.

ابن الجوزي، الْمَوْضُوْعات: (391/1).

[53] Ibn Taymiyyah, *Majmūʿ al-Fatāwā*, 13:354.

ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (354/13).

[54] Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm, *Minhāj al-Sunnah al-Nabawiyyah fī Naqḍ Kalām al-Shīʿah al-Qadariyyah*, taḥqīq: Muḥammad Rashād Sālim, (Cairo: Maktabat Ibn Taymiyyah, 1409H), (7:12.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشِّيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم. (القاهرة: مكتبة ابن تيمية. ط2. 1409هـ): (12/7).

[55] al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, *Tadhkirat al-Ḥuffāẓ*, (Ḥaydarābād: Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, 1374H), 3:1102.

الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، (حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1374هـ): (1102/3).

[56] Ibn al-Jawzī, *al-Mawḍūʿāt*, 1:392.

ابن الجوزي، الْمَوْضُوْعات: (392/1).

[57] al-Ṭūfī, Najm al-Dīn Sulaymān ibn ʿAbd al-Qawī, *al-Iksīr fī ʿIlm al-Tafsīr*, (Cairo: Maktabat al-Ādāb, 1397H), pp. 15–16.

الطوفي، نجم الدين سليمان بن عبد القوي، الإكسير في علم التفسير، (القاهرة: مكتبة الآداب. ط1. 1397هـ)، ص: 15 – 16.

[58] al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī, *al-Kifāyah fī ʿIlm al-Riwāyah*, (Cairo: Dār al-Kutub al-Ḥadīthah, n.d.), p. 213.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: عبد الحليم محمود. (القاهرة. دار الكتب الحديثة. د.ت)، ص: 213.

[59] Jār Allāh, *Faḍā'il al-Qurʾān al-Karīm*, 1: 242-250.

جار الله، فَضَائِل القرآن الكريم، ص: 242 – 250.

[60] Falātah, *al-Waḍʿ fī al-Ḥadīth*, 1:302.

فلاتة، الوضع في الحديث: (302/1).

61 Muslim, *Al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ*, Ḥadīth # 853.

أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: المساجد ومواضع الصلاة، برقم: (853).

62 al-Jāḥiẓ, ʿAmr ibn Baḥr, *al-Bayān wa-al-Tabyīn*, (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 998), 2:17, 18.

الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط7، 1998م): (17/2، 18).

63 al-Ḥākim, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, *Maʿrifat ʿUlūm al-Ḥadīth*, (Ḥaydarābād: Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, 1401H), p. 62.

الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، (حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية. ط3. 1401ه)، ص: 62.

64 Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muḥammad ibn Abī Bakr, *al-Manār al-Munīf fī al-Ṣaḥīḥ wa-al-Ḍaʿīf*, (Ḥalab: Maktab al-Maṭbūʿāt al-Islāmiyyah, 1403H), p. 51.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط2. 1403ه)، ص: 51.

65 al-Dumaynī, Misfir Ghurmallāh, *Maqāyīs Naqd Mutūn al-Sunnah*, (al-Madīnah al-Munawwarah: Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam, 1415H), p. 201.

الدميني، مسفر غرم الله، مقاييس نقد متون السنة، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. ط1. 1415ه)، ص: 201.

66 al-Ghourī, Sayyid ʿAbd al-Mājid, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, (Beirut: Dār Ibn Kathīr, 2010), 1:320–322.

الغوري، سيد عبد الماجد، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ، (بيروت: دار ابن كثير، ط:1، 2010م): (320/1 – 322).

67 Ibn Qayyim al-Jawziyyah, *al-Manār al-Munīf fī al-Ṣaḥīḥ wa-al-Ḍaʿīf*, p. 43.

ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة، المنار الْمُنِيف في الصَّحيح والضَّعيف، ص: 43.

68 al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 332,333.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (332/1 – 333).

69 al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 336,337.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (336/1 – 337).

70 al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 340.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (340/1).

71 al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 337,338.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (337/1، 338).

72 al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 343-345.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (343/1، 345).

73 al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 345,346.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (345/1، 346).

74 al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 351,352.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (351/1، 352).

75 al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 356,357.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (356/1، 357).

[76] هذا الكتابُ والبابُ في الحقيقة ليس مِن وضع المؤلِّف إنماهو مِن وضع محقِّقه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي بين المعكوفَين.

[77] al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1: 362,363.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (362/1، 363).

[78] al-Ghourī, *Maṣādir al-Ḥadīth wa-Marājiʿuh: Dirāsah wa-Taʿrīf*, 1:381–382; al-Ghourī, *al-Ḥadīth al-Mawḍūʿ Asbāb Ikhtilāqihi wa-Khuṭūratuhu*, p. 107.

الغوري، مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ: (381/1 – 382)، الغوري، الحديث الموضوع أسباب اختلاقه وخطورة، ص: 107

[79] Muslim, *Al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ*, p: 7.

أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ص: 7

[80] Aḥmad, *al-Musnad*, Ḥadīth # 18184.

أخرجه أحمد في المسند: (121/30، 122)، برقم: (18184)، وهو حديث صحيح.

[81] Jār Allāh, *Faḍā'il al-Qurʾān al-Karīm*, 1:226-263.

جار الله، فضائل القرآن الكريم، ص: 263 – 226.